الجمـــــهورية الجـزائـــرية الديمـــقراطية الشعبـــية
وزارة التعـــليم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسـم: العلوم الاقتصادية

مـذكرة مـاستر

عنوان المذكرة:

واقع وآفاق الأمن الغذائي العربي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

حافي سارة

~~تحت إشراف الأستاذة~~:

د. صيد فايح

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
نواري علاوة	أستاذ محاضر- أ-	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
صيد فاتح	أستاذة محاضر -أ-	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
مخناش فتيحة	أستاذة محاضرة -ب-	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

السنة الجامعية: 2018-2019

شكر وعرفان

"قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل إن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدادا"

الحمد لله حمدا يوافي نعمه الكثيرة ويكافئ فضله الجليل نسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى ما يحب ويرضى ويجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم .

اعترافا بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والتقدير لكل من ساعد في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد واخص بالذكر أستاذي المشرف الأستاذ الفاضل

على ما بذل من جهد ليرى هذا العمل النور فبفضل الله وبفضله وصلت هذه الدراسة إلى ماهي عليه ولا يمكننا أن نكون في مقام الشكر دون أن أتوجه بعظيم الامتنان والعرفان لعائلتي التي وفرت لي الظروف الملائمة للبحث إليكم جميعا جزيل شكري وعظيم امتناني وجزى الله الجميع خير جزاء

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى الشمعة التي تآكلت حتى تنير دربي والزهرة التي غدتني برحيقها إلى القلب الذي الجأ أليه متى ضاقت بي ساعاتي إلى من فتحت عينيها إلى ملهمتي في الحياة إلى من حرمت نعمة التعليم وحفزتني عليها بقلب محب إلى أعز وأحن صدر على قلبي أمي العزيزة"فتيحة" إلى رمز القوة والعطاء والدي علمني أن الحياة قلب ينبض وعقل يشتغل إلى الذي تعب من أجل أن يراني وردة يافعة أهديه ثمارها إلى الذي دفعني إلى المضي قدما نحو الأفق فعلمت أن كل خطوة نجاح وكل خطوة جريئة كان بسببها أبي الغالي " صالح "

إلى من علمتني كيف أقطف من الحياة ابتسامة بقلب طاهر أختي "منى" ذات القلب الحنون والشخصية المرحة إلى أخي الصغير "عز الدين" صاحب القلب الكبير متمنية له أن يصل إلى الدرجات العلا .

الملخص:

تحاول هذه الدراسة التطرق إلى ماهية الأمن الغذائي القضايا المرتبطة به وعلاقتها بالقطاع الزراعي كما تسعى إلى إسقاطها على واقع القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الوطن العربي.

لقد توصلت الدراسة إلى أن الوطن العربي يعاني من فجوة غذائية وهو ما انعكس على أمنها الغذائي ، كما توصلت الدراسة أن قطاع الزراعة في الدول العربية لم يلبي بعد حاجيات السكان.

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي ،الزراعة ،الفجوة الغذائية.

Absract :

This study attempts to address the nature of food security issues related to it and its relationship with the agricultural sector as it seeks to drop it on the reality of the agricultural sector and food security in the Arab world.

The study found that the Arab world suffers from a food gap, which is reflected in its food security. The study also found that the agricultural sector in the Arab countries has not yet met the needs of the population.

Keywords: food security, agriculture, food gap.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس الجداول	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول:الإطار النظري للأمن الغذائي	23–6
تمهيد	6
المبحث الأول:عموميات حول الأمن الغذائي	21– 7
المطلب الأول:مفهوم الأمن الغذائي أبعاده و مستوياته	13– 7
أولا:مضامين مصطلح الأمن الغدائي الأمن الغذائي	10–7
ثانيا:أبعاد الأمن الغذائي	12–11
ثالثا:مستويات الأمن الغذائي	13–12
المطلب الثاني:العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه	16–14
أولا:العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي	15–14
ثانيا:مؤشرات قياس الأمن الغذائي	16–15
المطلب الثالث:الزراعة.أهميتها ومؤشرات القطاع الزراعي	19–17
أولا:مفهوم الزراعة	17
ثانيا:أهمية الزراعة	18–17
ثالثا:مؤشرات القطاع الزراعي	19
المطلب الرابع:علاقة القطاع الزراعي بالأمن الغذائي	20–19
المبحث الثاني:دراسات سابقة حول الأمن الغذائي	22–21
المطلب الأول:دراسات باللغة العربية	21
المطلب الثاني:القيمة المضافة	22
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني:الأمن الغذائي في الوطن العربي بين الواقع و المأمول	65–25
تمهيد	25

المبحث الأول:واقع الإنتاج الزراعي في الوطن العربي(2000-2016)	48-26
المطلب الأول:الإمكانيات المادية و البشرية	29-26
المطلب الثاني:الإنتاج النباتي في الوطن العربي	44-30
المطلب الثالث:الإنتاج الحيواني في الوطن العربي	48-44
المبحث الثاني:مستقبل الأمن الغذائي العربي	65-51
المطلب الأول:السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي	56-51
أولا: تطورالسياسات الزراعية العربية	54-51
ثانيا:تقييم السياسات الزراعية العربية	56-55
المطلب الثاني:التكامل الزراعي العربي	59-56
أولا:التجارب العربية في مجال التنسيق و التكامل	58-56
ثانيا:أهداف التكامل الغذائي العربي	59
المطلب الثالث:دور الاستثمار الزراعي في تحسين الأمن الغذائي العربي	61-60
أولا:واقع الاستثمار الزراعي العربي	61-60
ثانيا:سبل تشجيع وتحفيز الاستثمارات الزراعية العربية البينية	61
المطلب الرابع:مجهودات عربية أخرى لرفع كفاءة القطاع الزراعي و تحقيق الأمن الغذائي.	65-62
أولا:إستراتيجية التنمية الزراعية المستديمة للعقدين 2005-2025.	63-62
ثانيا:البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.	64-63
خلاصة الفصل	65
الخاتمة	69-67
قائمة المراجع	

قائـــــــمة الجـــــــداول

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مساحات الأراضي البعلية المروية المزروعة في المنطقة العربية	27
02	إنتاج الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة(2000-2016)	31
03	إنتاج القمح في الوطن العربي خلال الفترة(2000-2016)	33
04	إنتاج الشعير في الوطن العربي خلال الفترة(2000-2016)	35
05	إنتاج الأرز في الوطن العربي (200-2016)	37
06	إنتاج البطاطس في الوطن العربي (2000-2016)	39
07	إنتاج السكر الخام في الوطن العربي(2000-2016)	41
08	إنتاج البقوليات في الوطن العربي (2000-2016)	43
09	إنتاج الخضر في الوطن العربي(2000-2016)	45
10	إنتاج الفاكهة في الوطن العربي(2000-2016)	47
11	إنتاج البذور الزيتية في الوطن العربي(2000-2016)	49
12	إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي(2000-2016)	51
13	إنتاج اللحوم البيضاء في الوطن العربي (2000-2016)	53
14	إنتاج الألبان في الوطن العربي(2000-2016)	55
15	إنتاج الأسماك في الوطن العربي(2000-2016)	57
17	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية.	69

مقدمـــــــــــــــة

مقدمة:

تعد مسألة الحصول على الغداء من القضايا التي شغلت فكرة الإنسان منذ أن أنزله الله من الجنة ليعيش في الأرض وقد ذكر القرآن الكريم حياة أبونا أدم في الجنة قال:﴿ إن لك ألا تجوع فيها و لا تعرى﴾﴿وأنك لا تظمأ فيها و لا تضحى﴾. فحاجته له أمر فطري يلزم كل كائن حي و نامي كما تنبع أهميته في حياته من احتوائه من على العناصر الغذائيةاللازمة لإنتاج الطاقة التي يحتاجها جسمه في عمليات البناءالنمو...الخ.ونظرا لعدم قدرة جسمه على تصنيعها بمفرده كان محتما عليه الحصو ل على هذه العناصر من خلال الغداء .

و على المستوى الاقتصادي للدولة لدولة فان البلد الذي يعاني من أزمة الغداء تواجد تداعيات على مختلف المؤشرات الاقتصادية لتلبية حاجياته من الغداء و لاسيما الميزان التجاري (الاستيراد) ، الموازنة العامة،وتأتي أهمية موضوع الغداء في الوطن العربي كنتيجة إلى كيفية تشكل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية ، إضافةإلى العلاقات ووسيلة ضغط الخدمة مصالحها.

و قد واجه العالم أزمة الغداء الخاصة الدول العربية كالعراق و اليمن و الصومال لتترك تشوهات عديدة على المؤشرات الاقتصادية ، وهو ما أدى إلى زيادة الاهتمام العالمي بتلك المشكلة و أثرها وكيفية مواجهتها ولم تكن الدول العربية بمعزل عن ذلك الاهتمام و كانت سياستها لعقود تستهدف تحقيق الأمنألغدائي و توفير غداء مستدام ، من خلال إطلاق حزمة من السياسات الزراعية بغية تقليص حجم الفجوة الغذائية، بعضها بصفة منفردة و البعض الأخر في إطار محاولات تعاونمشترك و لاسيما من خلال منطقة التجارة الحرة العربية .

هكذا رغم مختلف الإجراءات و السياسات التي اتبعتها الدول العربية بهدف التخلص من مشكلة الغداء و تداعياته الاقتصادية و الاجتماعية إلاأن واقع الحال جل المؤشرات التي تربط بهذه المشكلة تزداد تفاقما من عقدإلىآخر ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ماهي الملامح الأساسية عن واقع الأمن الغذائي العربي؟**

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1 -هل يمكن للوطن العربي تحقيق أمن غدائي عن طريق استغلال مقوماته الطبيعية و البشرية؟

2 -ماهي مختلف التحديات التي تواجه القطاع الزراعي العربي ؟

3 -ماهي مختلف السياسات التي تبنتها الدو ل العربية من أجل تحقيق مستويات أفضل منالأمن الغذائي ؟

أولا: فرضيات الدراسة

- هناك ارتباط وثيق الصلة بين القطاع الزراعي و الأمنالغذائي ،كما أن الدول العربية تمتلك مقومات و إمكانيات هامة في مجال الزراعة إلاأنها لا تزال لو تحقق الأمنالغذائي بعد.
- إذا استغلت الدول العربية الثروات و الإمكانيات الطبيعية و البشرية ، فأنها تتمكن من تحقيق أمن غذائي.
- لا يزال أي قطاع الزراعة في الوطن العربي يواجه تحديات متعددة تحد من فعالية في تحقيق الأمنالغذائي في الوطن العربي.
- هناك عدة مداخل لتحقيق المن الغذائي العربي بعضها منفرد و البعض الآخر في إطار التعاون المشترك.
- **ثانيا: أسباب اختيار الموضوع .**

يمكن تلخيص أهمالأسباب التي دفعت إلى اختيار موضوع البحث في النقاط الآتية:

- الأمنالغذائي لم يعد يقتصر على توفير الغذاء للسكان من أجل سد جوعهم بل أصبحت له أبعاد اقتصادية و اجتماعية ، سياسية و هو ما يستدعي التعرف عليها
- التعرف على مشاكل القطاع الزراعي في الوطن العربي
- التعرف على واقع الأمنالغذائي في الوطن العربي

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ماهية و مؤشرات الأمنالغذائي و ارتباطه بالقطاع الزراعي ، كما تهدف إلى الوقوف على واقع القطاع الزراعي في الوطن العربي ، ك ذلك تسعى الدراسة إلى البحث في سبل حل إشكاليةالأمنالغذائي العربي من خلال تشخيص أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي ، بالإضافة البحث في الأفاق القطاع ، و في الأخير تقديم جملة من النتائج و الاقتراحات ذات علاقة بالموضوع

رابعا: منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية ، يتم إتباع المنهج الوصفي من أجلب تغطية الجانب النظري للدراسة ، كذلك سيتم إتباع المنهج التحليلي الذي يستخدم في تحليل واقع الإنتاج الزراعي في الوطن العربي

خامسا: حدود الدراسة

من أجل دراسة الموضوع سنرسم حدود لهذه الدراسة كما يلي:

1 -الحدود الزمانية: تم دراسة الموضوع خلال الفترة مابين (2000-2016)

2 -الحدود المكانية: تشمل الدراسة جميع الدول العربية.

سادسا: صعوبات الدراسة:

- تضارب و تباين الإحصائيات الزراعية المقدمة.
- عدم توفر الإحصائية الخاصة بالسنوات الأخيرة.

سابعا: هيكل الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة الواردة في الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى الفصلين:

- **الفصلالأول: بعنوان الإطار النظري حول الأمنالغذائي الذي قسمإلى مبحثين:**

المبحث الأول: يعرض" عموميات حول الأمنالغذائي "

من خلال تقسيمه إلىأربعة مطالب الأول خصص للتعريف بالأمن الغذائي و أبعاده و مستوياته، أما الثاني سنتطرق من خلاله للعوامل المؤثرة للامنا لغدائي و مؤشرات قياسه، أما المطلب الثالث خصص لتعريف الزراعة و أهميتها و مؤشرات القطاع الزراعي ، في حين المطلب الرابع خصص لدراسة توضيح علاقة القطاع الزراعي بالأمن الغذائي.

المبحث الثاني:خصص إلى الدراسات السابقة.

الفصل الثاني تحت عنوان"الأمنالغذائي في الدول العربية بين الواقع و المأمول"

تم تقسيمه إلى 2 مبحثين:

المبحث1: تناول واقع الإنتاج الزراعي في الوطن العربي من خلال التعرف عن الإمكانياتالطبيعية و البشرية للدول العربية بالإضافةإلىالإنتاج النباتي و الحيواني.

أما المبحث فقد تطرق إلى مستقبل الأمنالغذائيالعربي .

الفـــــــــــــــصل الأول

تمهيد الفصل:

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية، تحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية في الدول النامية بما فيها الأقطار العربية من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية، حيث تختلف مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف رؤى المفكرين الاقتصاديين إذ يرى البعض أنها مشكلة عالمية تجد لها حلا في توفير كميات من الغذاء، ويعتبر البعض الأخر بأنها مشكلة وطنية يتحدد علاجها في حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغداء الكافي لحياة صحية ونشيطة، كما قد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات وهو بذلك يعتبر من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي.

المبحث الأول:عموميات حول الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم القضايا في الوطن العربي، حيث توليه الحكومات العربية والمنظمات الاقتصادية العربية اهتماما كبيرا، سيما وقد أصبح ورقة ضغط سياسية تمارسها الدول المتقدمة وشركاتها الاستثمارية تستخدم ضد دول العالم النامي عموما، والبلدان العربية خصوصا، فالنظر إلى مشاكل الأمن الغذائي بالوطن العربي نجد أن إنتاج هذا الأخير لا يكاد يسد رمق شعوبه بالمواد الأساسية، إضافة إلى الفجوة الكبيرة بين صادرته وارداته من هذه السلع. إلى جانب استمرار التفاوت القائم بين القيمة الغذائية للفرد العربي مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة. [1]

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده ومستوياته.

أولا: مضامين مصطلح الأمن الغذائي.

لتوضيح مفهوم الأمن الغذائي وجب علينا التطرق إلى دراسة المفاهيم المتعلقة به ومن بين هذه المفاهيم مايلي:

1- **مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي:** يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية ثم إنتاجه محليا [2] أما درجة الاكتفاء الذاتي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح الاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من خارج الوطن لذلك تحسب بالعلاقة التالية: [3]

درجة الاكتفاء الذاتي= (الانتاج المحلي/ انتاج الاستهلاك). 100

لذلك هي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي 100% نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح الاستهلاك.

[1]- إبراهيم توهامي: الملتقى الدولي السادس حول استراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة، 2012، ط1، ص: 13.
[2]- فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، مركز دراسة الوحدة العربية، ط1، بيروت 2010، ط،51.
[3]- جبارة مراد وراتول محمد: الأمن الغذائي في الوطن العربي انجازات وتحديات 2000/ 2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعيةوالإنسانية/ قسم العلوم اقتصادية والقانونية العدد 15، 2016 ص 72.

2- **الفجوة الغذائية :** هي مقدار الفرق ما نتجه ذاتيا وما نحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء كما يعبر عنها أيضا بالعجز في الإنتاج عن تغطية حاجيات الاستهلاك من السلع الغذائية والتي تأمنه بالإستراد من الخارج.[1]

- هناك مفهومان للفجوة الغذائية أو لهما الفجوة الغذائية الفعلية، ويتم قياس تلك الفجوة بثلاثة مؤشرات: الأول نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والثاني حجم الواردات والمعونات الغذائية، والثالث نسيبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية. أما المفهوم الثاني الفجوة الغذائية المعيارية ويتم قياسها بمؤشر متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم مقارنة بالمتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية[2].

3/ مفهوم أمان الغذاء : إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كلّ الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات الإنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك.[3]

4/: **التبعية الغذائية :** التبعية بصفة عامة تعني السيادة المنقوصة على المستوى السياسي أو الاقتصادي وتعني التبعية الغذائية عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة.

ومع وجود المنظمات الدولية والإقليمية أصبح العمل تحت لونها ضمن اتفاقيات وتشريعات يخفف من حدة الوضعية.[4]

5/ مفهوم الأمن الغذائي : يقصد به قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.[5]

كما يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعاً وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم.[6]

---

[1]- عبد القادر رزيقالمخادمي: الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 216.
[2]- السيد محمد السيريتي: الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص52.
[3]- محمد السيد عبد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت،العدد 230 ،فيفري 1998،ص 98.
[4]- سعيدي بختة: واقع الأمن الغذائي العربي في ظل اقتصاد عالمي متغير، على الرابط www. Ensse.net ص،29.
[5]- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، مرجع سبق ذكره ص86.
[6]- مبروكي الطاهر: دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ص 3

كما يشير مفهوم الأمن الغذائي أيضا إلى إمكانية حصول أفراد المجتمع في الأوقات كلها على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم.[1]

وبناء على التعاريف السابقة يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي أحدهما مطلق والأخر نسبي:[2]

فالأمن الغذائي المطلق يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا المستوى مطابق تماما لمفهوم الاكتفاء الذاتي.

أما الأمن الغذائي النسبي فهو قدرة دولة ما على توفير حاجات أفرادها من السلع الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام.

وبناء على هذا التعريف الجزئي الأخير، فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني انتاج كل الحاجات الغذائية محليا، وإنما تأمين الحاجات الغذائية بالتعاون أو التبادل مع دول أخرى، وبالتالي تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين .

– تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات:[3]

* وفرة السلع الغذائية

* وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم

* أن تكون أسعار في متناول المواطنين

– أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد عرضته على أنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية.[4]

كما عرفته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: بأنه تأمين الغذاء للمواطنين كافة، في أي مجتمع وفي الأوقات كافة والحصول عليه بكفاية ويسر وفق النظام الاقتصادية والاجتماعية، على

[1]- سالم توفيق النجفي: الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009 ص17.
[2]- ثابت الدروبي رانية: واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية داالفانونية سوريا، المجلد 24، العدد الأول، 2008 ص288.
[3]- مطاى عبد القادر: الأمن الغذائي في الوطن العربي الاوضاع والحلول، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 20، الجزائر، 2012، ص80.
[4]- فاتح حركاتي: الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، مؤسسة عالم الرياضة والنشر، ط1، الاسكندرية، 2015 ص25.

أن يكون صحيا متناسبا مع الحاجات البدنية للإنسان وبالنوعية المفضلة مما يساهم في تعزيز أنشطة جسم الإنسان وصحته.[1]

ويعرفه أيضا البنك الدولي على أن الأمن الغذائي يعني: " إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح لهذا القطر القدرة التسويقية والتجارية على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات.[2]

* استخلاصا لما عرض من مفاهيم عن الأمن الغذائي يبدو أن هذا الأخير يرتبط ارتباطا كبيرا بحاجات الأفراد الغذائية التي يجب أن يعطى لها اهتماما حكوميا لما يمثله الأمن الغذائي من شرط ومحددمهم لأمن المجتمع واستقراره واعتدال سلوك الأفراد وذلك مصادقا لقوله تعالى ".... الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" سورة قريش.

[1]- بوزيد مروان ولطيف عبد الكريم: تحدي الأمن الغذائي في البلدان العربية جهود تقليص الفجوة الغذائية وارتفاع الأسعار العلمية على الرابط dlibfdryunivbou merdes, dzص145.

[2]- استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسلية، مخبر هومة واقتصاديات شمال افريقيا، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر في الصناعات المحلية البلدية، الملتقى التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، نوفمبر 2014 ص23.

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي.

حسب التعاريف المختلفة التي تم تقديمها حول الأمن الغذائي نجد أن مفهومه ينطوي على عدة أبعاد تتمثل أهما فيما يلي:

1/ البعد الاقتصادي:

تمثل الواردات عبئا ثقيلا على دول النامية نتيجة عجزها على الوفاء باحتياجات الطلب المحلي من مصادرها المحلية. مما دفعها إلى الاستيراد من الأسواق العالمية فهذه الواردات تمثل ضغطا شديدا على ميزان مدفوعات الدول النامية حيث يجعلها موضوع عجز ومستمر في معظم تلك الدول. كما أن عملية الاستيراد السلع الغذائية تمثل سببا رئيسيا في ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم المستورد بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية. كما يعد الدخل الحقيقي أو الدخل المتاح للمستهلك أحد أركان أساسية للأمن الغذائي، ومن المفروض أن الدخل اللازم هو ثمرة العمالة وتوظيف أفراد المجتمع وبالتالي فإن الأمن الغذائي يحمل في طياته التنمية الاقتصادية.[1]

2/ البعد الزمني:

تستطيع أي دولة التي تتسم بالأمن الغذائي، تغطية حاجاتها الغذائية باستمرار سواء كان ذلك في فترة وجيزة أو طويلة، ويتمثل هذا البعد أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي، بحيث يتفاوت من حقبة زمنية إلى أخرى وفق المتغيرات الطارئة على حاجات الإنسان الغذائية، وكذلك التطورات المتواصلة في حجم الموارد الاقتصادية التي تساهم في إشباع هذه الحاجات الغذائية، والطرق المتبعة لإنتاج وتوزيع السلع الغذائية بالإضافة إلى الظروف الداخلية للبلد والتي تؤثر في مدى تمكن الفرد من حيازة أو اقتناء السلع الغذائية[2].

3/ البعد الاجتماعي:

يتمثل البعد الاجتماعي في مفهوم الأمن الغذائي في مجامل العناصر الاجتماعية المؤثرة في الأمن الغذائي ومنها:[3]

– نسبة ازدياد السكان (التكاثر) والتخطيط السكاني والتحكم في اتجاهات الخصوبة والزيادة السكانية.

[1]- قصوري ريم: مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حالة الجزائر، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار عنابة، سنة 2011- 2012ص 68- 78.

[2]- محمد رفيق أمين حمدان: الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 1990 ص16.

[3]- محمد نجيب بوطالب: أبعاد مفهوم الأمن الغذائي، على الرابط handlerepositonynauss, edn saص6.

– مستوى تطور السكن من خلال قياس مدى توفر الراحة النفسية والسعادة العائلية (صحيا، غذائيا، الترفيه...).

– مستوى عيش الأسرة من حيث التكافؤ بين الزوجين وتأمين حياة الأبناء وضمان مستقبلهم الدراسي والحياتي. [التوازن الأسري، التضامن الأسري، السعادة العائلية]

– مستوى حركية المجتمع وخاصة العلاقة بالمكان وبالعمل. حيث تلعب الهجرة الداخلية والخارجية كظاهرة اجتماعية دورا بارزا في تحديد مستوى استقرار المجتمع في علاقة بأمنه الغذائي.

4/ البعد السياسي:

يتضمن هذا البعد جوانب سياسية هامة، بحيث توفير الغذاء المطلوب يؤدي إلى الاستقرار السياسي للبلد، وبالعكس إذ يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه مجموعة الدول التي تمتلك الموارد الغذائية، حيث تستخدم هذه الأخيرة حاجة الدول النامية أو الفقيرة والتي لا تمتلك الإمكانياتلإنتاج السلع الغذائية من أجل الضغط عليها والتأثير على توجيه قراراتها حتى تظل تابعة لها. فكيف على الدول التي لا تمتلك سلع غذائية أن تمتلك سيادتها الوطنية ويظهر ذلك جليا من خلال تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الغذائية الرئيسية كالقمح والذرة، فهي المحدد الرئيسي لكمياتها العالمية وكذلك أسعارها.[1]

ثالثا: مستويات الأمن الغذائي

على ضوء تعريف الأمن الغذائي تتراوح مستويات الأمن الغذائي بين حد أدنى يمثله مستوى الكفاف، وحد أدنى يمثله المستوى المحتمل، بحيث تستهدف استراتيجية الأمن الغذائي الانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى، ولعل أهم هذه المستويات ما يلي:

1– المستوى الأول: مستوى الكفاف:

ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي كفالة الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط وفقا لما توصي بها المعايير الدولية ومن ثم القضاء على الجوع نهائيا والذي تتعرض له بعض الدول الافريقية مثل الصومال، كما يتوافق مستوى الكفاف من الغذاء مع مفهوم حد الفقر الذي يع بر عن الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للحياة ومنها الغذاء، ويعبر مستوى الكفاف

[1]- قصوري ريم، مرجع سبق ذكره، ص69.

عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن كحد الأدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد على قيد الحياة.[1]

2- المستوى الثاني: المستوى المتوسطة

يبدأ هذا بعد مستوى الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل، وأحد هذه المستويات الوسطى هو المستوى المعتاد، حيث تتسم هذه المستويات بوجود ظاهرة سوء التغذية بدرجات لما اقتربنا من المستوى المحتمل والتي تعني نقص مكونات الغذاء من المكونات الأساسية الغذائية اللازمة للجسم، وتعتبر ظاهرة سوء التغذية من أخطر المشاكل التي تعاني منها الآن الدول النامية وهي ناتجة عن البروتين الحيواني ومصادر الطاقة من الغذاء.

3- المستوى الثالث: المستوى المحتمل

يتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، أي كفاية الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبق لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادرا على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاء ومن هنا فالمستوى المحتمل من الغذاء يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي وهما:

أ- عرض الغذاء من خلال الإنتاج والتخزين والتجارة

ب- الطلب على الغذاء وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له، أومن خلال شرائه من السوق، ومن تحويلات الغذاء بصورها المختلفة"[2]

[1] السيد ابراهيم مصطفى وأخرون: اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص27.
[2] عبد الجبار محسن دياب الكبيسي: الأمن الغذائي في الوطن العربي وأفاقه المستقبلية، دار آمنة للنشر والتوزيع عمان، 2013، ص ص،28- 29.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه:

أولا:العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي.

هناك جملة من العوامل التي حددها الاقتصاديون والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الوضع الغذائي نذكر منها ما يلي:[1]

1- العوامل الديموغرافية:

يعد التزايد المكاني العامل الأساسي في تفاقم مشكلة الغذاء يشهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي، هذا ما يؤذي اختلال مستوى عرض وطلب الغذاء كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، مما يؤذي إلى تراجع هذا القطاع الزراعي في هذه المناطق من جهة والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية من جهة أخرى.

2- العوامل الطبيعية:

يعزى قصور الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجيات إلى جملة من العوامل الطبيعية أهما:

* انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية

* اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب من عام إلى آخر.

* عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية

* التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة.

3- الخيارات التنموية الكلية:

تنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى وفي كثير من الاستراتيجيات لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم.

[1]- رزيقة غراب: اشكالية الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وأفاق، مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة سطيف، العدد 13/ 2015، ص53.

كما لا يعطي اهتمام كبير لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة، رغم قول بعض الاقتصاديين أن أي ثروة صناعة تحدث لا بد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان.

ومن العوامل الأخرى التي لها تأثير مهم على الأمن الغذائي هي:[1]

* السياسات الاقتصادية ومستوى الدعم الذي تقدمه الحكومة إلى القطاع الزراعي وحجم الاستثمارات فيه.

* التجارة الخارجية

* التغيرات المناخية الإقليمية والعالمية

* الاضطرابات السياسية والحروب سواء الداخلية أو الخارجية

* مدى استخدام العلم والتكنولوجيا والأساليب الحديثة في الزراعة والتوسع في شبكات الري واستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر والجفاف والآفات الزراعية.

ثانيا: مؤشرات الأمن الغذائي.

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لابد من وجود مؤشرات تعبر عن الوضع، واستعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث لا يوجد إنفاق بينهم حولها، ومن أكثر المؤشرات اعتمادا:

1- الناتج المحلي الإجمالي:

هناك العديد من الطرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الأفاق والدخل والقيمة المضافة وهذه الأخيرة هي الأكثر استعمالا، ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع والخدمات الوسيطة، وذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال سنة[2] .

[1]- مناضل موسى حسن: الأمن الغذائي العربي مع اشارة خاصة للعراق، مجلة كربلاء العلمية، العدد الرابع، 2010، ص64.
[2]- الشرفات علي جدوع: مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ص278.

2- الناتج المحلي الزراعي:

يعتبر من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الزراعي، والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية بحسب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على القدرة الدولة ماديا.[1]

3- متوسط استهلاك الفرد من الغذاء:

يتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء= الاستهلاك الكلي من الغذاء/ عدد السكان

لكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع.

4- مرونة الطلب السعرية:

تعرف مرونة الطلب السعرية على أنها درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعر هذه السلعة وتقاس بالعلاقة التالية:

مرونة الطلب السعرية= التغير النسبي في الكمية المطلوبة/ التغير النسبي في سعر السلعة

5- مرونة الطلب الداخلية:

يقصد بمرونة الطلب الداخلية التغير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل، فأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من ارتفاع أسعارها لذا فإن الطلب عندهم غير مرن، في حين أن الطلب عند الفقراء أي أصحاب الدخول المنخفضة مرنا لأنهم يتأثرون

[1]- فرج لاشعبان: الأمن الغذائي العربي بين نقل التحديات واستراتجيات التحقيق، الملتقى الدولي الثاني حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم اقتصادية، جامعة لمدية، الجزائر يومي 7- 8 ماي،2014 ص7.

بارتفاع أسعار السلع مما يجعلهم يتحولون إلى السلع الأخرى الأقل سعرا وإن كانت سلع رديئة وهذا ما يدفع الدولة إلى تقديم الدعم لخفض الأسعار عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج.[1]

المطلب3: الزراعة وأهميتها ومؤشرات القطاع الزراعي

يعد القطاع الزراعي من الأنشطة الاقتصادية المهمة في مختلف دول العالم، من حيث مساهمة في توفير عمل جديدة لمئات الملايين من الفقراء في المناطق الريفية وتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية.

أولا: تعريف الزراعة:

للزراعة تعاريف عديدة تتعلق بمجهودات الإنسان من أجل العيش ضمن حياة مستقرة معتمد على الإنتاج الحيواني والنباتي كما أنها تلعب دور مهم في التنمية الاقتصادية.

* يعرف البعض الزراعة: هي القطاع الوحيد الذي ينتج الغذاء فالإنسان يستطيع العيش بدون كهرباء أو نفط ولكنه لا يستطيع أن يعيش بدون غذاء، كما توجد بدائل لكل السلع المصنعة ولكن ليس بديل للغذاء ويمكن الاستغناء عنه.[2]

* وقد عرفت جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية الزراعة بما يلي:

"الزراعة هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعية والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية"[3].

وعليه يمكن القول بأن الزراعة هي طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش وضمان استمرارية الإنسان.

ثانيا: أهميتها

تتميز الزراعة بأنها حرفة عالمية سواء من ناحية انتشارها أو عدد المشتغلين بها، فهي توجد في مكان بخلاف الأنشطة الأخرى كالصناعة التي ترتكز في مناطق معينة ويمكن توضيح أهميتها ما يلي:

[1]- عبد الحفيظ كينة: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر مذكرة ماجيستير التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012- 2013، ص20.

[2]- جواد سعد عارف: التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص43.

[3]- محمد صالح تركي القريشي: علم اقتصاد التنمية، اثراء التوزيع، ط1، الأردن 2010، ص275.

* توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة القطاع الصناعي خلال مجرى عملية التنمية، ذلك لأن تطور القطاعات الأخرى يترتب عليه شراء حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة فيها.

* خلق السوق للسلع الصناعية، أي إسهام الزراعة في خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي من أجل تحفيزه على التطور والتوسع إذ أن الزراعة باعتبارها المصدر الأساسي في تكوين معظم الدخول الفردية في معظم الدول العربية. وبالتالي فإنها تكون المصدر الأساسي للطلب الذي يمكن أن يتحقق على السلع الصناعية.

* توفير المواد الغذائية للعاملين في القطاعات الأخرى وبخاصة المشتغلين في القطاع الصناعي ذلك لأن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن تسيع المشتغلين في القطاع الصناعي وما يترتب على ذلك زيادة عدد المشتغلين الذين يتم استيعابهم في عملية توسيع نشاطها[1].

* توفير الموارد المالية: يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو أولئك الذين يحققون دخلا من العمل الغير مباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية مثلا.

* توفير الموارد الخام للقطاع الصناعي: يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من الموارد الخام والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات الإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الاقتصاد ككل. فالقطاع الزراعي يوفر مثلا لصناعة الملابس.[2]

ثالثا: مؤشرات تقسيم أداء القطاع الزراعة:

يمكن تقسيم مؤشرات القطاع والتي بواسطتها يتم التحكم على مستوى الزراعة ما يلي:[3]

1- المؤشرات الاقتصادية والتقنية: وتتجلى هذه المؤشرات فيما يلي:

* الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي

*نصيب الفرد من الناتج الزراعي

*معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي

[1]- فليح حسن خلف: اقتصاديات الوطن العربي، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004، ص18

[2]- الشرفات علي جدوع: مبادئ الاقتصاد الزراعي، المرجع سبق ذكره، ص29.

[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2008، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2007، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان الموقع http ;//www,aoab or تاريخ الاطلاع 6- 4/ 2019.

* معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية

* إنتاجية العامل الزراعي

* معدل استخدام المكينة الزراعية

* النسبة المئوية الأراضي الزراعة والمراعي والغابات من المساحة الإجمالية

* نسبة المساحة المروية، نصيب الفرد، مساحات المحاصيل الموسمية والمستديمة من المساحة المزروعة.

* نصيب الفرد من المياه المتاحة.

2- المؤشرات الاجتماعية: وتتجلى أهم المؤشرات الاجتماعية فيما يلي:

* نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان.

* نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوة العاملة.

* نسبة الفرد الريفي والعامل الزراعي من الأراضي الزراعية.

* نسبة السكان تحت خط الفقر القومي والسكان المعرضين لسوء التغذية.

3- المؤشرات البيئية: تتمثل أهم المؤشرات البيئية فيما يلي:

* التصحر أو الزحف الصحراوي

* المحميات الطبيعية والبحرية

* أجناس الطيور والثديات والنباتات".[1]

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2008، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2007، مرجع سبق ذكره ص02.

المطلب الرابع: علاقة القطاع الزراعي بالأمن الغذائي.

مما سبق وحسب المفهوم الذي قدمته منظمة الأغذية والزراعة بأن الزراعة هي إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات والمتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية .كما نستطيع القول أن القطاع الزراعي يسعى إلى إنتاج بين الإنتاج الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية أي أنه حتى يكون القطاع الزراعي فعال يجب أن يكون قابل للتطبيق من الناحية الاقتصادية.[1]

كما حسب مفهوم الأمن الغذائي الذي يعني بأنه أحد المكونات الاستراتيجية للتنمية الزراعية، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور الفقد والتلف لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك وترشيد الاستهلاك في صوره لكل السلع الغذائية، وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواء كانت تصديرا أم استيرادا مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية وتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير هذه السلع الغذائية بكميات ونوعية كافية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم، وبأسعار موافقة لمستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستديمة. والذييتطلب ضمان تحقيقه توفير ثلاثة عناصر أساسية: المحافظة على الموارد الطبيعية، استمرار التنوع الحيوي، الزيادة السكانية المناسبة,

يمكن القول أن العلاقة بين التنمية الزراعية والأمن الغذائي، علاقة عضوية، إذا لا يمكن تحقيق أمن غذائي دون الاعتماد على التنمية الزراعية، فالزراعة هي التي بإمكانها تلبية احتياجات الشعوب من الغذاء، توفير فرص عمل لائقة، والحفاظ القدرات الإنتاجية والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية، الحد من التعرض لنقص الأغذية، استخدام التكنولوجيا المتطورة للحفاظ على الموارد المتاحة لتحقيق الأمن الغذائي".[2]

[1]- بن خزناجي أمينة: دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول المغاربية مذكرة ماجيستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/ 2013، ص36.
[2]- مرجع نفسه ص37.

المبحث الثاني:دراسات سابقة حول موضوع الأمن الغذائي:

المطلب الأول:دراسات باللغة العربية

من بين الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا الموضوع نذكر منها

أولا:رزيقةغراب:إشكاليةالأمن الغذائي المستدام في الجزائر:واقع و آفاق،البحث عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،العدد: 13.2015.جامعة سطيف 01.

تهدف الدراسة:إلى الوقوف على ظاهرة عجز الجزائر عن الوفاء باحتياجاتها ومتطلباتها الغذائية لتفسير أبعادها ومحاولة البحث عن التدابير اللازمة للتخفيف من حدتها

توصلت الدراسة إلى: أن الإنتاج الزراعي لا يزال قاصرا على تلبية الطلب الغذائي المتزايد،ومازالت الواردات الغذائية تتزايد.

– اعتماد الجزائر شبه الكلي على الأسواق العالمية للحصول على الغذاء

ثانيا: جبارة مراد و راتول محمد :الأمن الغذائي في الوطن العربي،انجازات و تحديات 2012/2000.

البحث عبارة عن مقال منشور في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية/قسم العلوم الاقتصادية و القانونية العدد:15،جانفي،2016.

تهدف الدراسة إلى:محاولة تقييم أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية،من خلال الوقوف على مدى تقدم الدول العربية في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي.

توصلت الدراسة:إلى أن قيمة الفجوة الغذائية في ارتفاع مستمر نتيجة تراجع الإنتاج الغذائي و بالتالي الصادرات وارتفاع الواردات،إذ بلغت سنة 2012 حوالي 35 مليار.

– تعتمد الدول العربية على الاستيراد من الأسواق الدولية لتوفير الغذاء لشعوبها .

ثالثا:بوثلجة عائشة ومحمد راتول :أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية ،بحث عبارة عن مقال في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية /قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ،العدد 15 ،2016.

تهدف الدراسة إلى:دراسة مظاهر الغذاء العالمية و تشخيص أسبابها

– دراسة إمكانات ومقومات الاستثمار الزراعي في الدول العربية.

توصلت الدراسة إلى:تتمتع الدول بمجموعة من المقومات الزراعية (أراضي زراعية ومراعي،يد عاملة،موارد مالية)ولكن بصورة نسبية من دولة إلى أخرى.

– يشهد الاستثمار في القطاع الزراعي عزوف في الدول العربية لاسيما من قبل القطاع الخاص.

رابعا:فاتح حركاتي: الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر،البحث عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الحاج لخضر 2013.

تهدف الدراسة إلى: تقييم السياسات و الاستراتيجيات التنموية الجديدة في الجزائر في ظل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

– تحليل مشكلة الغذاء العالمية وتحديات ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء على دول العالم وخاصة النامية.

توصلت الدراسة إلى: أن الارتفاع المستمر لأسعار الأغذية الأساسية على المستوى العالمي،ينتج عنه سوء التغذية وانتشار المجاعة،بسبب انخفاض القدرة الشرائية لدى الشعوب.

– انعدام الأمن الغذائي في الدولة يؤثر قراراتها السياسية ويعرض سيادتها للخطر.

المطلب الثاني:القيمة المضافة

أثناء تصفحنا لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراساتنا (واقع و آفاق الأمن الغذائي العربي) وجدنا عدد قليل من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع حيث تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة كونها تتطرق إلى ما يلي:

– التطرق إلى المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي في الوطن العربي.

– معرفة واقع الأمن الغذائي العربي.

– تقييم الحلول المطروحة من طرف الدول العربية بهدف تحسين أمنها الغذائي.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أن الأمن الغذائي يقوم على قدرة المجتمع والدولة على توفير احتياجات التغذية الأساسية للأفراد والشعب وضمان أدنى تلك الاحتياجات بانتظام.

– سيتم الأمن الغذائي بمجموعة من العناصر منها توفير الغذاء والقدرة على الوصول الغذاء ضف إلى ذلك لكفاية والاستمرارية والأنظمة تعتبر عوامل مساعدة.

وللأمن الغذائي العديد من الأبعاد لعل أبرزها البعد الاقتصادي والبعد السياسي والبعد الاجتماعي، هناك مؤشرات يجب العمل بها تتمثل في تحليل الناتج المحلي الإجمالي ثم الناتج المحلي الزراعي أي المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي ضرف إليها يجب معرفة مؤشر متوسط استهلاك الفرد من الغذاء وكذلك مرونة الطلب.

أما من جانب دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، فهو أهم عنصر لتحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة، باعتباره من المفاتيح الضرورية لتعزيز متطلبات الأمن الغذائي.

– تناولنا في هذا الفصل مجموعة من المحاور الأدبية.

– أثر الفجوة الغذائية.

الفـــــــــــــصل الثـــــــاني

تمهيد:

إن توفر الإمكانيات الطبيعية والبشرية وكذا المنتجات النباتية والحيوانية، له دور كبير في زيادة كفاءة القطاع الزراعي ورفع قدرته الإنتاجيةفاتساع المساحات المزروعة، توفير مصادر المياه يزيد من وفرة الإنتاج النباتي الذي يكون له دور فعال في تأمين الغذاء لسكان وفي الحفاظ على الثروة الحيوانية.

ـ لقد بدأت الدول العربية تولي اهتماماً خاصًا للقطاع الزراعي، من خلال إطلاق حزمة من السياسات الزراعية، وإقامة تكتل اقتصادي عربي، وفي المقابل باعتبار أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للتنمية الزراعية المستديمة من خلال إقامة مشروعات جديدة تساهم في رفع مستويات الإنتاج.

المبحث الأول: واقع الإنتاج الزراعي في الوطن العربي(2000/ 2016).

يعد القطاع الزراعي من الأنشطة الاقتصادية المهمة في معظم الدول العربية من مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوظيف اليد العاملة بالإضافة إلى كونه مصدرا رئيسيا لمعيشة نسبة كبيرة من السكان، ويعد هذا القطاع المصدر الرئيسي لتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية.[1]

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية في الوطن العربي.

يزخر الوطن العربي بعدة مؤشرات للأمن الغذائي والتي تختلف من دولة لأخرى وسيتم التطرق لها:

أولا- الأراضي الزراعية:

يبلغ إجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي: حوالي 197 مليون هكتار تمثل حوالي 14,7 في المائة من المساحة الكلية لأراضيه البالغة حوالي 1344 مليون هكتار.

وتقدر مساحة الأراضي المزروعة في عام 2016 بحوالي 75,1 مليون هكتار تمثل حوالي 38,1 في المائة من المساحة القابلة للزراعة و 5,6 في المائة من المساحة الكلية للمنطقة.

تتصف الأراضي الزراعية في دول المنطقة العربية بتدني جودة تربتها بصفة عامة. إذ لا تتجاوز النسبة المئوية لمساحة الأراضي ذات التربة عالية الجودة 2,8 في المائة من اجمالي مساحة المنطقة، وتبلغ هذه النسبة أقصاها في السودان (حوالي 17 في المائة من المساحة) يليه لبنان (حوالي 10 في المائة) وسوريا والصومال (3في المائة أو العراق (2في المائة) والجزائر (أقل من 0,5 في المائة)، بينما يفتقر 14 بلد عربي للتربة عالية الجودة.

تجدرالإشارة إلى أن معظم الأراضي المزروعة في الوطن العربي هي أراضي بعلية تعتمد على مياه الأمطار.

وقد بلغت مساحتها عام 2016حوالي 37.1 مليون هكتار تمثل حوالي 49 في المائة من المساحة الكلية المزروعة، ولم يزرع منها بصورة مستديمة سوى حوالي 5.8 مليون هكتار والباقي زرعت موسميا، فيما بلغت مساحة الأراضي المروية حوالي 13.6 مليون هكتار تمثل حوالي 18في المائة من المساحة الكلية المزروعة. ولم يزرع منها بصورة مستديمة سوى حوالي 3.8 مليون هكتار.[2]

[1]ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2005، ص1.
[2]ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2017، ص49.

وقد بلغت مساحة الأراضي المتروكة دون زراعة (الأراضي البور) حوالي 24.4 مليون هكتار وعليه فقد بلغ إجمالي مساحة الأراضي المزروعة المستديمة في عام 2016 حوالي 9.7 مليون هكتار والأراضي الموسمية حوالي 41.0 مليون هكتار. الجدول رقم01.

جدول رقم 01 مساحة الأراضي البعلية والمروية المزروعة في المنطقة العربية عام 2008.

	المساحة (مليون هكتار)	النسبة اجمالي المساحات المزروعة (%)
1/ الأراضي البعلية	**37.09**	49.4
1.1) الأراضي الموسمية	31.25	
1- 2 الأراضي المستديمة	5.84	
2/ الأراضي المروية	**13.61**	18.1
2-1 الأراضي الموسمية	9.77	
2-2 الأراضي المستديمة	3.84	
3/ الأراضي المتروكة	**24.38**	**32.5**
الاجمالي	**75.08**	**100**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2017 ص4.

ثانيا المراعي: تعتبر المراعي ذات أهمية بالغة في الوطن العربي كونها توفر النصيب الأكبر من الموارد العلفية للماشية بالإضافة إلى مساهمتها في توظيف نسبة كبيرة من العمالة الزراعية فضلا عن كونها تلعب دوراً أساسيا في المحافظة البيئة وحمايتها.

يتمركز الوطن العربي بين خطي طول 1700 شرق وبين خط الاستواء إلى 35.26 شمالا،أي أنه يشغل شمال إفريقيا والجزء الجنوبي الغربي من آسيا، أما الموارد الرعوية الطبيعية فتنحصر في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تتراوح معدلات أمطارها بين 100. 400مم وهذه المناطق تعتبر

هامشية ولا تصلح للزراعة [1]. بلغت مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية في الدول العربية في عام 2016 حوالي 371.4 مليون هكتار [2]. وتتمثل مجالات تطوير وتجديد المراعي الطبيعية

[1]- المنظمة العربية الزراعية، دراسة حول المراعي المتدهورة في الوطن العربي والمشروعات المقترحة للتطوير الخرطوم، أكتوبر 1995، ص: 17.
[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2017، مرجع سابق، ص50.

في تحديد المساحات الرعوية حسب الطاقات الإنتاجية للأراضي مع الحد من التوسع الزراعي على حساب أراضي المراعي إذا في الحادات المبررة اقتصاديا. ودراسة القوانين القائمة وتعدديها بما يضمن الحد من استزراف المراعي الطبيعية مثل قطع الأشجار وإشعالالحرائق[1].

ثالثا الغابات: يتميز الوطن العربي بموقع فريد في الكرة الأرضية، بحيث يضم بيئات ومناخات متنوعة إذ نجد المناخ الصحراوي وشبه الجاف، وشبه الرطب، والرطب، والمناخ الاستوائي هذا الاختلاف والتنوع انعكس على وجود نباتي متنوع على شكل غابات ومراعي وهائل من الأنواع والأصناف النباتية الغابوية والتي تأقلمت عبر السنين مع البيئات المختلفة والمناخات المتنوعة في وطننا العربي[2].

وتقدر مساحة الغابات في المنطقة العربية عام 2016 بحوالي 64 مليون هكتار[3].

ويتركز حوالي 90في المائة من المساحة الغابات في ست دول عربية وهي السودان التي تحظى بنسبة ثلاثة أرباع المساحة، يليها الجزائر، المغرب، موريتانيا، اليمن، تتمثل مجا لات تطوير الغابات والحفاظ عليها من خلال إنشاء الجمعيات التعاونية الريفية لتنظيم استغلال تلك الموارد. تشجيع زراعة الأصناف ذات الإنتاجية المرتفعة والتي تتكيف مع الظروف البيئة والمناخية[4].

رابعا المياه: تقدر كميات الأمطار التي تهطل على الدول العربية بنحو 2285 مليار متر مكعب أي حوالي 2 في المائة من إجمالي الأمطار في العالم[5]. كما يقدر إجمالي الموارد المائية المتاحة والممكنة في الوطن العربي من جميع المصادر بحوالي 336 مليار متر مكعب منها بحوالي 274 مليار متر مكعب موارد تقليدية و62مليار متر مكعب غير تقليدية. تتكون الموارد غير التقليدية من مياه الصرف المعالجة (حوالي 4مليار)، ومياه الصرف المنزلي والصناعي غير المعالجة حوالي (24 مليار) ومياه التحلية (حوالي 34)، أما الموارد التقليدية فتتكون من المياه السطحية المتجددة (حوالي 274 مليار)، وقد بلغت حصة الفرد في الوطن العربي من الموارد المائية

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية "الندوة حول تطوير المراعي وحماية البيئة في الوطن العربي، الخرطوم، ماي996 1ص: 7.
[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " أطلس الغابات في الوطن العربي"، المجلد الأول، الوضع الراهن للغابات وأهم الأنواع الشجرية في المنطقة العربية، الخرطوم، 2010، ص1.
[3]- التقرير الاق العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2017، مرجع سابق ص50.
[4]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2016، مرجع سابق ص54.
[5]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه،2005، مرجع سابق ص4.

السطحية الجوفية عام 2017 حوالي 662 متر مكعب، تتناقص هذه الكمية سنويا بسبب النمو السكاني، حيث يتوقع أن تهبط إلى ما دون 500 متر مكعب بحلول عام 2030[1].

خامسا: القوى العاملة في الزراعة:

انخفاض من عدد العاملين في القطاع الزراعي في البلدان العربية من حوالي 24.65 مليون عامل في عام 2015 يمثلون حوالي 19 في المائة من جميع القوى العاملة في عام 2016إلى حوالي24.16 مليون عامل يمثلون حوالي18.3 في المائة من إجمالي القوى العاملة.

يعزى هذا الانخفاض إلى الهجرة المتنامية من الريف إلى المدن نتيجة ضعف الخدمات العاملة في الريف ومحدودية فرص العمل، وتدني الأجور.

تتفاوت حصة القطاع الزراعي من القوى العاملة الكلية من بلد لآخر تبعا لأوضاعه الاقتصادية حيث تجاوزت هذه النسبة في عام 2016حوالي 60 في المائة في جيبوتي، وتراوحت بين 35.3في المائة و 55 في المائة في ك ل موريتانيا واليمن والسو دان، تراوحت بين 15 في المائة و32.1 في المائة في كرمن سورية وتونس ومصر والجزائر والمغرب، وكانت أقل من 10 في المائة في البحرين وقطر والكويت وليبيا والسعودية والأردن[2].

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2018، مرجع سابق ص52.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2018، مرجع سابق ص53..

المطلب الثاني: الإنتاج النباتي في الوطن العربي(2000- 2016).

يعد الإنتاج النباتي من العوامل المهمة في الإنتاج الزراعي بسبب أهمية محاصيله كمصدر للغذاء البشري أولا، ومصدرًا مهمًا للصناعات المحلية والعلفية ثانيا، لذلك فإن الإنتاج النباتي له أهمية كبيرة في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي.

وقد سجل الإنتاج النباتي في عام 2016 زيادة بنسبة 3.1 في المائة بالرغم من انخفاض المساحة المحصولية بنسبة 0.5 في المائة ويعود هذا التحسن إلى التوسع في استخدامات البدور المحسنة والزراعات المحمية وتقنيات التكميلي الحديث[1].

أولا انتاج الحبوب: من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (2) يتضح لنا أن الحبوب حققت خلال متوسط الفترة (2000- 2004) إنتاجا مقدار بحوالي 48.02 مليون طن. يرتفع خلال الفترة (2005- 2009) إلى 53.5 مليون طن، محققا معدل نمو ايجابي قدره 9.47 ، وخلال سنة 2011 ارتفع الإنتاج إلى حوالي 54.8 مليون طن أي ما بنسبة مقارنة بنسبة 2010 ويرجع ذلك إلى الظروف المناخية المواتية في الدول العربية الزراعية والسياسات الزراعية في تلك الدول التي تهدف إلى تنمية الزراعة مستدامة، خلال سنة 2012 انخفض الإنتاج إلى حوالي 52,7 مليون طن أي بنسبة 3.89% مقارنة بنسبة 2011 لتحقق سنة 2013 إنتاجا مقدرًا بحوالي 60.75 مليون طن بمعدل نمو ايجابي بنسبة 14.85% مقارنة بنسبة 2012. لينخفض سنة 2014 بنسبة قدرت 5.57% مقارنة ب 2013، ويعاود الارتفاع خلال سنة 2015 إلى 58.2 مليون طن.

تحقق مصر أقصى إنتاج من مجموعة الحبوب على مستوى الدول العربية بإنتاج يقدر بحوالي 23.29 مليون طن تعادل نحو 51.74 من الإنتاج العربي من الحبوب ويليها في الترتيب السودان بإنتاج يقدر 4.09 مليون طن بنسبة تقدر 9.09% من إجماليالإنتاج العربي، ويليها العراق في المرتبة الثالثة بإنتاج يقدر ب 3.9 مليون طن أي بنسبة من الإنتاج العربي. ثم تليها الجزائر، سوريا، الإمارات.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2017، مرجع سابق ص57.

جدول رقم2: انتاج الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة (2000- 2016).

الدول	متوسط الفترة 2000-2004	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
									الكمية	النسبة
الأردن	70.06	65.23	87.3	83.47	243.93	102.52	120.44	126.47	104.43	0.23
الامارات	0.19	21.96	21.96	23.47	23.47	62.84	52.63	52.63	1.28	2.84
تونس	13.70	1891	1079	2342	2342	1295	2317	1366	1429	3.17
الجزائر	3042	3620	4558	3727	513.7	4912	3435	3760	2942	6.53
السعودية	3746	2618	1570	1418	1088	882.17	1010	1010	1047	2.32
السودان	4490	5425	5922	5923	2614	5947	2876.00	2876.00	4095.00	9.09
سوريا	5617	4902	3946	4824	4604	4604	4604	4604	2761	6.13
الصومال	467	353	326	271.60	271.60	382.75	382.75	382.75	142.36	0.31
العراق	3103	3220	4361	4269	4789	6878.00	7093.00	7388.00	3960	8.79
عمان	9.36	1658	27.31	56.38	46,05	29.94	23.66	32.75	27.40	0.06
فلسطين	79.84	69.75	37.44	34.50	44.57	58,14	58.14	75.70	58.03	0.12
قطر	5.56	2.59	2.67	1.70	1.90	2.26	2.46	2.46	1.38	0.30
الكويت	18.09	15.37	21.30	22.19	28.16	26.25	54.07	54.07	4.86	0.01
لبنان	172	179.52	177.5	120.67	188.45	188.45	188.45	188.45	184.51	0.40
ليبيا	302	283.42	217.90	220.43	312.40	312.40	312.40	312.40	229.67	0.51
مصر	20055	22895	19500	21880	2366.5	24035	23713	23248	23298	51.74
المغرب	5663	610	7825	8621	6114	9863.00	9889	11589	3555	0.79
موريتانيا	155.32	160.74	275.66	202.07	297.55	311.80	373.29	339.82	350.85	0.77
اليمن	600.08	727.93	1009.95	816.55	909.74	863.94	863.93	863.93	792.56	1.76
الوطن العربي	**48027**	**525027**	**50878**	**54859**	**52722**	**60759**	**57371**	**58276**	**45026**	**100.00**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ،المجلد37-36-34-33-28.

1-محصول القمح:

من خلال تحليل جدول رقم(3) يتضح أن هناك ارتفاع طفيف بين (2000/ 2004) و(2005-2009) بنحو 21.04%، كما حقق ارتفاع سنة 2011 بنسبة 13.93% مقارنة بنسبة 2010، ويرجع ذلك إلى زيادة مستويات الغلة بنسبة 3.8%[1] وخلال سنة 2012 ارتفع إنتاج كل من الجزائر والعراق ومصر بنسبة 34.37 و9.04% و5.07% على التوالي بينما انخفاض إنتاج كل من سوريا والمغرب بنسبة 6.45% و35.54% على التوالي. أما باقي الدول العربية، الإمارات. خلال سنة 2013 حقق الإنتاج معدل نمو ايجابي قدر بحوالي 13.06% مقارنة بنسبة 2013 ويرجع السبب في ذلك إلى بعض المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي العربي وعلى رأسها ضعف استخدام التقنيات الزراعية الحديثة، ضعف التنسيق العربي بالإضافة إلى عدم كفاية البنى التحتية.

وخلال سنة 2015 عرف إنتاج القمح نمو قدر بنحو 2.40 مقارنة بسنة 2014، يرجع دلك إلى تحسن الغلة بنسبة 3.8% نتيجة التوسع في الزراعات المروية واستخدام البدور المحسنة التي تتميز بإنتاجها المرتفعة، توفير خدمات الإرشاد الزراعي بين المزارعين[2].

خلال سنة 2016 انخفض إنتاج القمح إلى نحو 21.8 مليون طن أي بمعدل نمو ناقص 20.90% مقارنة بنسبة 2015.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2012، مرجع سابق ص59.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2016، ص82

جدول رقم3: انتاج القمح في الوطن العربي خلال الفترة (2000- 2016).

الوحدة:ألفطن

الدول	متوسط الفترة 2000- 2004	متوسط الفترة 2005- 2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
									الكمية	النسبة%
الأردن	33.68	19.62	22.13	19.80	1927	28.52	38,79	40.72	24.18	0.11
الامارات	0.19	0.14	0.04	0.04	0.03	0.04	0.04	0.04	0.08	
تونس	1133	1378	821	1605	1523	975	1513.00	912	907	4.15
الجزائر	1953	2330	2952	2554	3432	3299	2436	2656	1937	8.86
السعودية	2068	2194	1349	1184	854.00	660.00	739	739	765	3.50
السودان	282	586.20	291	292	279	265.00	192.00	192	785.00	3.59
سوريا	2845	38.96	3083	3858	3609	3067	2024	2024	1726	7.89
صومال	0.24	0.99	0.99	1.05	1.00	1.00	1.06	1.06	1.02	
العراق	17.11	1894	2748	28.08	3062.0	4178.00	5055.00	2645.00	3052	3.96
عمان	1.40	1.11	3.18	2.12	2.00	1.09	3.04	2.53	2.78	0.01
فلسطين	56.0	37.76	17.38	17.84	26.67	41.72	41.72	26.32	37.03	0.16
قطر	0.04	0.03	0.04	0.03	0.05	0.09	0.03	0.03	0.01	
الكويت	4.14	1.28	032	1.71	0.12	0.18	0.06	0.06	0.05	
لبنان	108	142	138	90.0	150.0	140.00	140	140.00	147	0.67
ليبيا	46.50	108.40	106	111	200.00	200.00	200	200.00	164	0.75
مصر	66.99	8058	7169	8370	8795	9461	9279	9788	9344	42.75
المغرب	3748	3981	4876	6017	3878.00	6933	5115	8064	2734	12.75
موريتانيا	1.15	1.82	2.41	2.89	3.50	6.68	7.05	3.45	7.72	0.03
اليمن	142	164.65	265	232	250	232	192	192	220	1.00
الوطن العربي	**20495**	**24809**	**23847**	**27170**	**26086**	**29492**	**26979**	**27629**	**21855**	**100.00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ،المجلد37-36-34-33-28

2- محصول الشعير:

من خلال تحليل الجدولرقم (4) يتضح أن محصول الشعير سنة 2011 انخفض إلى نحو 5.9 مليون طن أي بمعدل سلبي بحوالي 8.31% مقارنة بنسبة 2010، ويرجع ذلك إلى تراجع مستويات الغلة بنسبة 1.7%[1] نظرا للتوسع في زراعة في المناطق الهامشية محددة الأمطار. ليعاود الانخفاض خلال سنة 2012 بحوالي 8.4% مقارنة بنسبة 2011 نظرا لتراجع مستوى الغلة بنسبة 5.7%[2]. خلال سنة 2013 ارتفع محصول الشعير في الوطن العربي حيث حقق زيادة قدرت بحوالي 25.55% مقارنة بنسبة 2012 وتركزت هذه الزيادة في الدول العربية المنتجة مثل المغرب فلسطين، العراق.

- وقد حقق الوطن العربي أعلى مستويات إنتاج الشعير خلال سنة 2015 طيلة فترة الدراسة قدر بنحو 9 مليون طن وبنية قدرت 62.44% مقارنة بنسبة 2014.

وخلال سنة 2016 انخفض إنتاج محصول الشعير بنحو 59.68% مقارنة بنسبة 2015 نظرا لانخفاض الغلة بنسبة 2.4% والظروف المناخية غير المواتية[3].

وتتصدر سوريا الدول العربية في إنتاج هذا المحصول بإنتاج قدر بحوالي 954 ألف طن أي نسبة 26.12% من إجماليالإنتاج العربي ثم تليها الجزائري المرتبة الثانية قدره حوالي 9.9 ألف طن وبنسبة 25.1% من الإنتاج العربي، ثم تليها في المرتبة الثالثة بإنتاج قدر بحوالي 6.9 ألف طن أي نسبة 16.94% من إجماليالإنتاجالعربي .

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2012، ص95.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2013، مرجع سابق ص59.

[3]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2017، مرجع سابق ص57.

جدول رقم 4: انتاج الشعير في الوطن العربي خلال الفترة (2000- 2016).

الوحدة: (ألف طن).

الدول	متوسط الفترة (2000-2004)	متوسط الفترة (2005-2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
									الكمية	النسبة %
الأردن	26.88	18.34	10.70	29.28	32.15	40.92	42.54	44.67	61.57	0.96
تونس	419	492	236	680	723	289	772	359	373	10.2
الجزائر	840	1209	1503	1104	1591	1498	939	1030	919	25.16
السعودية	111	30.18	16.00	16.00	13.60	11.20	22.00	22.00	25.81	0.70
سوريا	938	772	679	666	728	910	600	600.10	954	26.12
العراق	754	665	1137	820	832.00	1003.00	1278.00	3297.00	451	12.34
عمان	3.71	3.10	2.15	2.07	3.00	3.89	2.16	2.31	1.59	0.04
فلسطين	17.25	15.71	8.70	5.77	8.29	16.38	16.38	22.80	19.70	0.53
قطر	4.02	1.52	0.71	0.54	0.57	0.60	0.58	0.58	0.67	0.01
الكويت	2.29	2.05	2.20	1.73	2.86	6.03	5.45	5.45	2.04	0.05
لبنان	16.69	30.82	35.00	24.00	35.00	36.00	33.00	33.00	32.77	0.89
لبيا	215	100	102	98.13	105.00	97.00	95.00	95.00	55.12	1.50
مصر	119	159	119	122	108	131	102	121	103	2.82
المغرب	1734	1907	2566	2317	1201	2722	1638	3393	619	16.94
موريتانيا	1.00	1.12	1.30	1.35	1.40	1.40	1.43	1.43	1.43	0.03
اليمن	53.58	26.73	36.62	30.00	35.16	33.53	27.97	27.97	28.13	0.77
الوطن العربي	**5242**	**5436**	**6458**	**5921**	**5418**	**6803.00**	**5576**	**9058**	**3652**	**100.00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ،المجلد37-36-34-33-28

3- محصول الأرز:

من خلال تحليل جدول رقم(5) يتضح أن محصول الأرز عرف ارتفاع طفيف بين(2000-2004)، (2005- 2009) بنحو 9.10%، في حين انخفض سنة 2010 إلى 4.7 مليون طن، أي بمعدل نمو سلبي ب 32.49%، ليعاود الارتفاع سنة 2011 بنسبة 30.36% مقارنة ب2010، وخلال سنة 2012 حققت كل من المغرب والعراق وموريتانيا معدلات نمو مرتفعة قدرت بنحو 290.44%، 53.61%، 50.93% على التوالي مقارنة بسنة 2015، في السنة ذاتها حققت الصومال معدل نمو سلبي قدر بحوالي 8.75% مقارنة بسنة 2011 خلال سنة 2013 حققت العراق معدل نمو ايجابي قدر بحوالي 130.19%، أما باقي الدول العربية الأخرى حققت معدلات سلبية وهي الصومال، المغرب، موريتانيا، مصر، بنحو 90.15%، 45.75%، 66.58%، 3.61% على التوالي، أما بالنسبة للدول العربية مجتمعة فقد ارتفع إنتاجها خلال نفس السنة بنحو 2.90% مقارنة بسنة 2012. وخلال سنة 2014 انخفض الإنتاج إلى حوالي 6.2 مليون طن أي (8.73-) %مقارنة بسنة 2013. ويواصل الانخفاض خلال سنة 2015 إلى نحو 0.51% مقارنة بسنة 2014. تحتل مصر الصدارة في إنتاج محصول الأرز في الوطن العربي

بكمية تقدر بنحو 5.3 مليون طن، تمثل حوالي 90.98% من إجماليالإنتاج في الوطن العربي تليها كل من موريتانيا والعراق بكميات إنتاج تقدر 223 ألف طن، 182 ألف طن على التوالي تمثل حوالي 3.82%، 3.10% من إجماليالإنتاج العربي.

جدول رقم 5: انتاج الأرز في الوطن العربي خلال الفترة (2000- 2016).

الوحدة:ألف طن

الدول	متوسط الفترة 2000-2004	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
									الكمية	النسبة%
السودان	11.00	24.00	24.00	25.00	25.00	25.00	28.00	28.00	32.00	0.54
الصومال	13.20	17.02	14.60	21.92	20.00	1.97	2.00	2.00	1.38	0.02
العراق	101	297	156	235	361.00	831.00	403.00	1092.00	18	3.10
مصر	6159	6506	4327	5675	5911	5724	5467	48.7	5308	90.98
المغرب	27.54	47.50	50.50	17.80	69.50	37.70	33.05	33.05	53.35	0.9
موريتانيا	77.15	79.42	134	161	243.00	202	293	221	223	3.82
الوطن العربي	**6389**	**6971**	**4706**	**6135**	**6629**	**6822**	**6226**	**6194**	**5834**	**100.00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد:(35، 36، 37)

ثانيا: إنتاج البطاطس (البطاطا).

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم(6). يتضح لنا أن إنتاج محصول البطاطس قد عرف نمو ايجابيا بين الفترتين (2000- 2004)، (2005- 2009) قدر بنحو 31.47% وخلال سنة 2011 ارتفع إنتاج البطاطس إلى حوالي 1.33 مليون طن أي بنسبة 19.98% مقارنة بسنة 2010، لتعاود الارتفاع سنة 2012 بنسبة 3.09% مقارنة بسنة 2011 ويرجع ذلك لتحسن مستوى الغلة بنسبة 27.7%.[1] وخلال سنة 2013 حقق الإنتاج معدل نمو ايجابي قدر بحوالي 1.59% مقارنة بسنة 2012 ويرجع ذلك لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 9%[2]، أما خلال

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2013، مرجع سبق ذكره ص59.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2014، ص60

2014 عرف الإنتاج ارتفاعا طفيفا قدر بنحو 2.49% مقارنة بالعام السابق، وخلال سنة 2015 حقق الإنتاج نمو ملحوظا قدر بنحو 16.2 مليون أي بنسبة نمو قدرت بنحو 9.90% مقارنة ب2014. وخلال سنة 2016 انخفض الإنتاج إلى 14.5 مليون أي بنسبة 10.44- مقارنة بسنة 2015.

ويأتي إنتاج البطاطس في كل من الجزائر، مصر، المغرب، السودان، في مقدمة الإنتاج العربي، بكميات تقدر بنحو 4.7 مليون طن، و 4.4 مليون طن، 1.7 مليون طن، 0.65 مليون طن لكل منها على التوالي، تمثل حوالي 32.91%، 30.96%، 12.10%، 4.50% من جملة الإنتاج العربي من البطاطس على التوالي.

جدول رقم6: إنتاج البطاطا في الوطن العربي خلال الفترة (2000- 2016).

الوحدة:ألف طن

الدول	متوسط السنة (2000-2004)	متوسط السنة (2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
									الكمية	النسبة%
الأردن	131	137	175	216	141	103	366	377	73.670	0.05
الإمارات	10.26	7.25	7.90	9.50	9.50	10.00	10.06	10.06	3.663	0.02
تونس	319	361	370	367	340	385	385	400	410	2.82
الجزائر	1456	2130	3300	3862	4219	4928	4673	4539	4782	32.91
السعودية	350	452	399	405	405	390	471	471	432	2.97
السودان	272	333	315	336	336	339	346	346	654	4.50
سوريا	495	649	673	942	968	650	539	539	507	3.48
العراق	713	604	205	557	586	647	402	1629	242.51	1.66
عمان	6.33	8.24	7.19	8.05	8.04	2.57	5.21	23.14	16.230	0.11
فلسطين	51.82	65.58	46.87	48.55	33.78	83.98	83.98	65.07	45.18	0.31
قطر	0.02	0.07	0.05	0.02	0.00	0.03	0.03	0.00	0.06	
الكويت	19.50	25.93	36.76	44.62	45.60	46.80	47.55	47.55	66.59	0.45
لبنان	368	495	260	275	280	412	451	451	400	2.75
ليبيا	194	294	290	352	360	295	284	284	337	2.31
مصر	2047	3093	3634	4338	4758	4265	4611	4955	4498	30.96
المغرب	1992	1559	1434	1721	1656	1526	1814	1814	1759	12.10
موريتانيا	24.85	15.76	2.20	1.83	2.00	2.20	2.22	2.22	7.49	0.05
اليمن	211	247	303	264	294	281	264	264	294	2.02
الوطن العربي	**7966**	**10473**	**11460**	**13750**	**14175**	**14369**	**14760**	**16222**	**14528**	**100.00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ،المجلد37-36-34-33-28

ثالثا: إنتاج السكر الخام:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم(7) أن الكميات المنتجة من محصول السكر الخام تزايدت من حوالي 2.8 مليون طن كمتوسط للفترة (2000– 2004)، إلى 3.0 مليون طن كمتوسط الفترة (2005– 2009).

لقد شهد إنتاج السكر الخام استقرار نسبيا طيلة السنتين 2011، 2012 عند حوالي 3.5 مليون طن، لينخفض سنة 2013 إلى 3.2 مليون طن، ويرجع السبب في ذلك الجفاف التي تشهده الدول العربية والدول المنتجة الرئيسية لهذا المحصول بصفة خاصة. حيث حقق محصول إنتاج السكر الخام معدل نمو ايجابي قدر سنة 2015ألى 4.1 مليون طن، تأتي مصر في مقدمة الدول العربية المنتجة للسكر الخام عام 2016 بما يقدر 2.1 مليون طن تمثل حوالي 64.68% منإجماليالإنتاج العربي، تليها السودان بنحو 572 ألف طن تمثل نحو 16.84% منالإنتاج العربي، يليها المغرب في المرتبة الثالثة بإنتاج قدر بحوالي 485 ألف طن يساهم بنسبة 14.28 منإجماليالإنتاج العربي. في حين لا يتعدى الإنتاج باقي الدول العربية مثل العراق، لبنان5 ألاف طن سنويا.

جدول رقم7: انتاج السكر الخام في الوطن العربي خلال الفترة (2000- 2016)

الوحدة: (ألف طن).

الدول	متوسط الفترة (2000-2004)	متوسط الفترة (2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
									الكمية	النسبة%
السودان	691	758	679	692	680	680	842	800	572	16.84
سوريا	93.13	160	123	180	180	180	57.00	168	112	3.29
الصومال	21.89	22.40	23.00	23.00	22.00	22.00	22.00	21.91	22.01	0.64
العراق	12.00	2.00	2.00	1.08	1.10	1.10	0.90	1.38	1.78	0.05
لبنان	9.83	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.80	3.31	0.09
مصر	1501	1665	2061	2236	2236	1998	2298	2796	2196	64.68
المغرب	511	450	371	400	400	398	405	405	485	14.28
الوطن العربي	**2831**	**3062**	**3363**	**3537**	**3523**	**3283**	**3629**	**4197**	**3395**	**100.00**

رابعاإنتاج البقوليات:

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (8)، يتضح أن الإنتاج تناقص من نحو 1.4 مليون طن خلال الفترة (2000– 2004) إلى نحو 1.3 مليون طن خلال الفترة (2005– 2009) بنسبة قدرت 4.45%، وخلال سنة 2010 حقق الإنتاج معدل نمو سلبي قدر بنحو 9.78% مقارنة ب(2005– 2009)، لتقر نسبيا عند 1.4 مليون خلال الفترة (2011– 2016).

تحقق ثلاث دول عربية إنتاجا يزيد عن 200 ألف طن سنويا من هذه المجموعة، تأتي في مقدمته مصر بإنتاج يقدر بنحو 250 ألف طن يعادل نحو 18.57% من إجماليإنتاج الوطن العربي من البقوليات، يليها كل من الجزائر، المغرب، بإنتاج يقدر بنحو 232 ألف طن، و208 ألف طن على التوالي يعادل نحو 17.23%، 15.45% منإجماليإنتاج الوطن العربي. وفي السنة ذاتها حققت كل من تونس، اليمن، الجزائر فلسطين معدلات نمو ايجابية قدرت بنحو 72.88%، 1.14%، 54.28%، 9,43% على التوالي. أما باقي الدول العربية حققت معدلات نمو سلبية، منها الأردن 38.26%، سوريا ب20.18% الصومال ب38.34%، مصر ب1.96%.

بصفة عامة فإن إنتاج البقوليات انخفضت بشكل طفيف بنحو 1.96% مقارنة بسنة 2015.

جدول رقم8: إنتاج البقوليات في الوطن العربي خلال الفترة (2000- 2016).

الوحدة: (ألف طن).

الدول	متوسط الفترة (2000-2004)	متوسط الفترة (2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
									الكمية	النسبة%
الأردن	3.79	3.08	4.30	2.24	33.37	22.50	22	23	14.20	1.05
تونس	47.12	76.67	76.67	75.20	75.20	92.29	71	59	102	7.57
الجزائر	45.27	51.35	72.32	78.82	84.29	95.83	94	87	88	6.53
السودان	253	211	118	158	182	168	212	212	232	17.23
سوريا	264	224	174	224	232	232	215	213	170	12.63
الصومال	43.66	38.36	43.12	43.12	43.12	43.12	43	43	26.51	1.96
العراق	53.34	43.68	22.20	23.20	20.20	23.10	6	6	6.52	0.48
فلسطين	4.74	3.26	1.09	1.09	2.69	2.25	2	2	4.48	0.33
لبنان	6.55	5.35	5.68	9.81	9.81	11.23	11	11	10.22	0.75
ليبيا	8.36	7.97	8.56	8.95	9.53	8.74	9	9	7.30	0.54
مصر	460	365	305	295	219	255	267	255	250	18.57
المغرب	190	235	287	2337	293	292	297	297	2280	15.45
موريتانيا	9.79	20.74	20.50	48.00	48.00	55.90	56	56	43.70	3.24
اليمن	53.97	80.35	98.16	99.74	96.01	95.77	95	95.77	14776	10.97
الوطن العربي	**1448**	**1369**	**1235**	**1408**	**1351**	**1400**	**1404**	**1373**	**1346**	**100.00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ،المجلد37-36-34-33-28

خامسا: إنتاج الخضر والفواكه.

أ- **مجموعة الخضر** : من خلال تحليل بيانات الجدولرقم(9)، يلاحظ أن الإنتاجتزايذ من 40.48 طن خلال الفترة (2000- 200') إلى نحو 49.66 مليون طن خلال الفترة (2005- 2009)، بنسبة قدرت بنحو 28.82%شهدت هذه المجموعة تذبذبا ما بين الانخفاض والارتفاع حيث انخفض الإنتاج سنة 2011 إلى نحو 5.1 مليون طن بنسبة 5.37% مقارنة بنسبة 2010، ليرفع سنة 2012 إلى 5.3 ملون طن بنسبة قدرت 4.18% مقارنة بسنة 2011، خلال سنة 2013 حقق الإنتاج معدل نمو ايجابي قدر بنسبة 2.72% مقارنة بسنة 2012، ليستقر نسبيا عند 5.4 مليون طن خلال سنة 2014 ويعد الانخفاض سنة 2015 إلى نحو 5.2 طن بنسبة قدرت 3.19% مقارنة بسنة 2014. يختلفإنتاج الدول العربية من مجموعة محاصيل الخصر وفقا للمساحات المزروعة منها في كل دولة وفقا لنظام الإنتاج المتبعة، حيث تنتج مصر ما يعادل 32.45% من إجماليالإنتاج العربي من محاصيل الخصر بكميات تقدر بنحو 18.79 مليون طن عام 2016. تليها الجزائر بنحو 23.32% من إجماليالإنتاج العربي بكمية تقدر 13.47 مليون طن، يتراوح حجم الإنتاج من محاصيل الخضر 4.5 و 3.6 مليون طن في كل من تونس، السودان، سوريا، المغرب. أي ما يعادل 6.29%، 6.21%، 7.82%، 7.26% من اجمالي الإنتاج العربي.

جدول رقم9: انتاج الخضر في الوطن العربي خلال الفترة (2000- 2016).

الوحدة" (ألف طن).

الدول	متوسط الفترة (2000-2004)	متوسط الفترة (2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
									الكمية	النسبة%
الأردن	1126	1392	1615	1623	1568	1845	3123	3427	2277	3.93
الامارات	701	302	260	247	247	119	133	133	222	0.38
البحرين	8.75	14.57	10.23	10.39	10.39	10.39	10.39	10.53	12.23	0.02
تونس	2059	2443	2834	2566	2547	2681	2939	3003	3636	6.29
الجزائر	3229	5401	8640	9569	10402	11866	12297	12469	13479	23.32
السعودية	2075	2526	1715	1781	1778	2339	1813	1813	1717	2.97
السودان	2959	2849	3251	2570	3239	2625	2676	2676	3593	6.21
سوريا	2455	3034	2984	2175	1996	1996	1996	1996	4521	7.82
الصومال	36.00	71.94	71.94	71.94	71.54	71.94	71.94	71.94	114	0.19
العراق	40.20	3965	3496	3765	3457	3858	2997	3159	1315	2.27
عمان	158	136	264	184	159	313	310	404	363	0.62
فلسطين	236	340	213	280	171	386	353	478	522	0.90
قطر	30.10	35.35	51.06	33.53	43.78	43.92	51.59	58.08	30.54	0.05
الكويت	204	181	171	217	192	192	210	232	364	0.62
لبنان	808	770	757	818	842	853	855	858	875	1.51

ليبيا	723	1006	1069	1069	1069	786	785	785	913	1.57
مصر	14622	19044	19937	17412	18034	17191	18068	15353	18799	32.45
المغرب	4302	5240	5700	5979	6574	6674	5151	5151	4198	7.26
موريتانيا	59.72	57.40	57.50	57.50	57.50	57.50	57050	57.50	7.52	0.01
اليمن	614	848	964	726	837	834	730	730	785	1.35
الوطن العربي	**40432**	**49662**	**54066**	**51160**	**53301**	**54752**	**54636**	**52892**	**57795**	**100.00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ،المجلد37-36-34-33-28

ب/ مجموعة الفواكه:

من خلال تحليل البيانات الجدول رقم (10) يتضح أن حجم الإنتاج ارتفع من حوالي 25.4 مليون طن سنة 2010 إلى حوالي 26.7 مليون طن سنة 2011 بنسبة قدرت بنحو 5.12% ويرجع ذلك إلى زيادة المساحة المحصولية بنسبة 3.0%[1]ويعاود الارتفاع سنة 2012 إلى 27.5 مليون طن مسجلا معدل نمو ايجابي قدر بنسبة 2.87% مقارنة بسنة 2011، خلال سنة 2013 ارتفعالإنتاج إلى 33.1 مليون طن بنسبة قدرت 20.37% مقارنة بسنة 2012، يرجع ذلك لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 16.6%[2]، خلال سنة 2014 عرف إنتاج محصول الفاكهة في الوطن العربي ارتفاع طفيف حيث بلغ 34.1 مليون طن بنسبة قدرت 3.20% نتيجة التوسع في المساحة المزروعة بنسبة 14.1% وتحسن مستوى الخدمات الزراعية [3]، وخلال سنة 2015 حقق الإنتاج أعلى معدلاته طيلة فترة الدراسة. تزرع محاصيل الفاكهة في معظم الدول العربية، يختلف حجم الإنتاج فيما بينها وفقا للمساحة المزروعة، ووفقا للنظام الزراعية. تأتي في مقدمة هذه الدول بإنتاج يقدر ب12.4 مليون طن تمثل نحو 35.5% من إجماليالإنتاج العربي من محاصيل الفاكهة، تليها الجزائر بإنتاج يقدر حوالي 4.8 مليون طن يمثل حوالي 13.72% منالإنتاج العربي. ثم تليها المغرب في المرتبة الثالثة بإنتاج يقدر 4.0 مليون يمثل حوالي 11.46% من الإنتاج العربي، ثم السودان وسوريا بمساهمة قدرت بنحو 9,24%، 7.24 على التوالي من إجماليالإنتاج العربي.

جدول رقم10: إنتاج الفاكهة في الوطن العربي خلال الفترة (2000- 2016).

الوحدة: ألف طن).

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2012، مرجع سبق ذكره ص59.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2014، مرجع سبق ذكره ص60.

[3]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2015، ص70

الدول	متوسط الفترة (2000-2004)	متوسط الفترة (2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
									الكمية	النسبة%
الأردن	493	370	265	291	486	308	304	500	518	1.48
الامارات	790	787	843	260	940	247	263	263	697	1.99
البحرين	15.09	14.10	13.44	7.19	6.78	21.78	21.78	21.78	22.76	0.06
تونس	1239	918	971	1389	1395	1421	1476	1430	1141	3.26
الجزائر	2174	2088	2705	2983	3067	4231	4205	4323	4802	13.72
السعودية	1291	620	556	601	608	1688	1674	1674	1654	4.72
السودان	2404	1871	1993	2096	2109	2675	27.6	2844	3236	9.24
سوريا	2688	2847	2342	3499	3239	3242	3242	3242	2544	7.26
الصومال	94.25	62.28	294	223	323	223	223	223	338	0.96
العراق	1955	755	561	566	632	1418	1373	1373	376	1.07
عمان	315	49.53	88.80	94.09	88.54	395	406	432	445	1.27
فلسطين	300	211	91.99	176	104	104	119	108	194	0.55
قطر	16.95	21.15	21.50	0.69	0.69	32.75	28.07	28.84	29.29	0.08
الكويت	13.30	13.10	13.67	2.93	3.01	37.61	37.61	37.61	102	0.29
لبنان	1048	1148	1148	807	777	777	777	777	836	2.38
ليبيا	578	228	225	236	232	402	402	402	449	1.28
مصر	7794	8524	8608	8988	9760	11012	11992	12838	12428	35.50
المغرب	2962	3394	3667	3802	3782	3844	3892	3892	4011	11.46
موريتانيا	21.20	12.32	4.10	3.04	2.48	24.48	24.48	24.48	25.80	0.07
اليمن	699	850	982	937	957	1012	1000	939	1086	3.10
الوطن العربي	**268998**	**23998**	**25444**	**26748**	**27518**	**33124**	**34184**	**35381**	**35000**	**100.00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ،المجلد37-36-34-33-28

سادسا:إنتاج البذور الزيتية:

تعتبر محاصيل البذور الزيتية خاصة السنوية ذات أهمية اقتصادية إستراتيجية في الوطن العربي لأنها تلعب دورا هاما في غذاء الإنسان و الحيوان لما تحتويه بذورها من زيت وبروتينات وفيتامينات و أملاح معدنية وتأتي البذور الزيتية في المرتبة الثانية بعد محاصيل الحبوب في الأهمية في الوطن العربي من حيث المساحات التي تشغلها[1] .

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (11) يتضح أن البذور الزيتية في الوطن العربي قد سجل ارتفاع في سنة 2011،ما يقدر بحوالي 8.0 مليون طن أي محققا معدل نمو إيجابي نسبته 7.81% مقارنة بسنة 2010.لينخفض الإنتاج سنة 2012،إلى 7.6 مليون طن أي بنحو مقارنة5.25− % سنة 2011.وفي سنة 2013 حقق الإنتاج معدل نمو إيجابي نسبته 4.5% مقارنةبسنة 2012.وخلال سنة 2014 انخفض الانتاج إلى نحو 5,5 مليون طن أي بنسبة

[1]-المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الدراسة القومية لتحسين إنتاجية محاصيل البذور الزيتية في الوطن العربي،الخرطوم،ديسمبر،كانون الأول،2000،ص07.

30,6% مقارنة بسنة 2013.وخلال سنة 2015 حقق الانتاج أعلى معدلاته طيلة فترة الدراسة قدر حوالي 7.2 مليون طن.

يتركز انتاج البدور الزيتية في المغرب بإنتاج قدر بـ: 1,4 مليون طن تمثل نحو 21،49%من إجمالي الانتاج العربي ،ثم تليها السودان بمساهمة قدرت بـ: 21,58% من إجمالي الانتاج العربي،وتأتي مصر في المرتبة الثالثة بنسبة 15,80% من إجمالي الانتاج العربي،بينما يتراوح الانتاج بين 200_ 700 ألف طن في كل من الأردن،تونس،الجزائر،ليبيا،و التي تنتج على التوالي 298 ألف طن،704 ألف طن،482 ألف طن،205 ألف طن

جدول رقم (11) إنتاج البذور الزيتية في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة:ألف طن

الدول	متوسط الفترة(200-2004	متوسط الفترة(2005-2002)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
									الكمية	النسبة%
الأردن	184	123	171	131	155	155	155	201	298	4.51
تونس	729	882	758	871	972	1107	409	1707	704	10.67
الجزائر	257	222	178	421	250	406	277	423	482	7.30
السعودية	2.98	5.12	5.00	3.00	2.00	2.70	3.88	4.75	8.23	0.12
السودان	1346	1254	1636	1636	1495	2500	1329	1329	1424	21.58
سوريا	1420	1270	1301	1555	1479	868	521	521	697	10.56
الصومال	51.53	54.18	80.65	92.71	92.71	92.71	102	102	33.63	0.50
العراق	138	82.89	80.66	78.47	57.55	46.00	55.92	74.92	11.79	0.17
فلسطين	133	85.15	112	115	117	60.97	60.98	122	88.28	1.33
الكويت	0.01	0.04	0.05	0.06	0.04	0.06	0.06	0.07	0.06	0.09
لبنان	125	83.50	97.77	99.77	99.77	99.77	99.77	113	123	1.86
ليبيا	195	536	536	539	539	204	205	205	205	3.10
مصر	1014	1047	916	977	959	965	1013	1096	1003	15.20
المغرب	629	937	1552	1492	1369	1371	1257	1257	1484	22.49
موريتانيا	5.16	1.22	1.22	0.96	0.96	0.96	0.96	0.96	0.81	0.01
اليمن	31.94	38.92	43.42	40.17	40.16	95.76	38.67	38.67	27.18	0.41
الوطن العربي	**6269**	**6624**	**7472**	**8056**	**7633**	**7978**	**5532**	**7201**	**6596**	**100.00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ،المجلد37-36-34-33-28

المطلب الثالث: الإنتاج الحيواني في الوطن العربي:

للثروة الحيوانية دور كبير في تعزيز الاقتصاد باعتبارها مكملا حيويا للإنتاج النباتي في تحقيق الأمن الغذائي، سواء تعلق الأمر بمساهمة في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية والثروة الحيوانية تتكون من الأبقار والأغنام والماعز والإبل، بالإضافة إلى الدواجن والأسماك، وستتطرق إلى هذا الجانب للتعرف على مستويات إنتاجه كونه مصدر مهم للبروتين والدهون.

أولا: إنتاج اللحوم الحمراء:

عرف الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء تدريجيا في النمو بين الارتفاع والانخفاض. حيث خلال سنة 2011 انخفض الإنتاج إلى 4.8 مليون أي بنسبة 1.43% مقارنة بسنة 2010، وخلال سنة 2012 عرف الإنتاج ارتفاع طفيف قدر بنسبة 0.71% مقارنة بسنة 2011، ويعاود الارتفاع في سنة 2013 محققا معدل نمو ايجابي قدر بحوالي 5.0 مليون طن أي بنسبة 3.89% مقارنة بسنة 2012، ليخفض في سنتي 2014 و2015 إلى نحو 4.0 مليون طن 4.1 مليون. يعود الارتفاع خلال سنة 2016 إلى نحو 4.6 مليون طن أي بنسبة 13.59% مقارنة بسنة 2015 يرجع هذا التحسن إلى تطوير مستوى الخدمات البيطرية، وانتشار وسائل التربية والإكثار الحديثة في بعض الدول العربية، فضلا عن التوسع في استخدام التقانة الحديثة وبرامج التحسين الوراثي. [1] تأتي السودان في مقدمة الدول العربية المنتجة للحوم الحمراء.

بإنتاج قدر بحوالي 1.05 مليون طن يعادل نحو 22.5% من حجم الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء، تليها مصر بإنتاج قدر بحوالي 807 ألف طن يعادل نحو 17.22% مزإجماليالإنتاج العربي، تليها الجزائر في المرتبة الثالثة بإنتاج قدر بحوالي 537 ألف طن يعادل نحو 11.45% منالإنتاج العربي وهذا ما يبينه الجدول رقم(12).

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2017، مرجع سبق ذكره ص58.

جدول رقم 12: إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي خلال الفترة (2000- 2016).

الوحدة: (ألف طن).

الدول	متوسط الفترة (2000-2004)	متوسط الفترة (2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
									الكمية	النسبة%
الأردن	12.60	31.88	34.41	35.27	19.91	20.10	23.64	21.41	25.00	0.53
الامارات	24.55	6.70	46.48	6.73	6.73	6.73	6.74	6.74	111	2.36
البحرين	9.05	15.21	16.57	18.24	18.34	21.29	16.39	16.40	16.32	0.34
تونس	112	117	121	117	116	116	122	117	119	2.5
الجزائر	287	235	263	267	240	242	252	256	537	11.45
السعودية	167	105	107	134	166	111	130	130	234	4.99
السودان	1519	1875	2008	1930	1962	1995	974	974	1055	22.5
سوريا	209	259	229	259	255	250	250	250	207	4.41
الصومال	179	188	198	198	198	201	201	201	281	5.99
العراق	42.99	62.23	66.00	63	63.00	95.00	166	236	143	3.05
عمان	6.96	11.17	9.05	11.03	15.07	16.90	20.91	23.49	52	11.09
فلسطين	18.42	17.80	6.85	7.30	9.49	8.95	1183	9.55	26.42	0.56
قطر	5.12	7.66	3.07	3.65	13.92	13.61	14.7	13.64	18.01	0.38
الكويت	40.73	42.53	40.95	41.04	42.42	43.17	43.33	45.39	49.20	1.04
لبنان	23.30	25.58	96.51	112	114	152	166	139	120	2.56
ليبيا	88.58	166	162	160	160	163	163	164	56.94	1.21
مصر	610	736	836	815	813	795	776	797	807	17.22
المغرب	277	297	354	349	373	490	388	387	451	9.62
موريتانيا	114	208	227	226	227	233	233	232	100	2.13
اليمن	70.09	82.33	97.07	97.27	98.58	99.70	99.24	99.32	259	5.52
الوطن العربي	**3834**	**4505**	**4936**	**4866**	**4878**	**5091**	**4025**	**4136**	**4686**	**100.00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ،المجلد37-36-34-33-28

ثانيا:إنتاج اللحوم البيضاء:

تنتشر تربية الدواجن في الدول العربية على نطاق واسع، وعرف هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة نتائج ايجابية أهمها إسهامه بشكل ملحوظ في تغطية الاستهلاك والحد من العجز في المنتجات الغذائية.[1]من خلال تحليل بيانات الجدول يتضح أن إنتاج لحوم الدواجن عرف ارتفاعا من حوالي 2.6 مليون كمتوسط للفترة (2000- 2004) إلى حوالي 2.8 مليون طن كمتوسط للفترة (2005- 2009)

كما يلاحظ أن الإنتاج العربي من اللحوم البيضاء قد ارتفع من 3.3 مليون طن سنة 2010 إلى 3.6 مليون طن سنة 2011. ليرتفع سنة 2012 بشكل طفيف محققا معدل نمو ايجابي قدر بنحو 1.77 مقارنة بسنة 2011 وخلال سنة 2013 ارتفع الإنتاج إلى نحو 3.7 مليون طن أي بنسبة

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2014، مرجع سبق ذكره ص63.

3.13 مقارنة بالعام السابق. يواصل الارتفاع كذلك خلال سنتي 2014 و2015 نحو 4.2 مليون و4.3 مليون طن. أما خلال سنة 2016 انخفض إنتاج العربي من اللحوم البيضاء إلى 3.8 مليون طن. أي بنسبة 11.58% مقارنة بالعام الماضي.

تأتي كل من مصر، السعودية، المغرب، الجزائر، في مقدمة الدول العربية المنتجة للحوم البيضاء، فقد قدر إنتاج كل منها على التوالي 1.0 مليون طن، 755 ألف طن، 6.0ألف طن، 265 ألف طن على التوالي، تساهم كل منها بنحو 24.44%، 19.69%، 15.9%، 6.92% منإجماليالإنتاج العربي، وهذا ما يبينه الجدول رقم(13).

جدول رقم 13: إنتاج اللحوم البيضاء في الوطن العربي خلال الفترة (2000- 2016).

الوحدة: (ألف طن).

الدول	متوسط الفترة (2000-2004)	متوسط الفترة (2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
									الكمية	النسبة%
الأردن	119	145	248	256	205	246	270	275	202	5.2
الإمارات	33.21	46.12	78.79	78.79	78.79	78.79	51.77	50	53.69	1.40
البحرين	5.47	5.76	6.10	6.30	6.45	6.45	6.45	9.55	7.00	0.18
تونس	89.66	88.52	101	108	127	127	213	219	155	4.04
الجزائر	175	155	296	330	365	418	463	512	265	6.91
السعودية	488	507	447	529	588	588	576	576	755	19.69
السودان	18.20	29.60	30.00	40.00	45.00	55	60	55	65.01	1.69
سوريا	134	174	189	179	138	138	107	100.00	109	2.84
الصومال	3.68	3.90	3.90	4.40	4.50	4.50	3.60	3.60	3.79	0.09
العراق	64.00	75.20	53.00	87.00	90	90.00	70.00	74.00	69.4	1.81
عمان	13.88	22.92	22.70	42.10	41.80	41.80	41.00	65.50	6.53	0.17
فلسطين	66.00	52.53	43.58	51.17	53.58	53.38	56.00	57.00	57.00	1.48
قطر	5.64	6.36	11.10	12.24	10.46	8.12	8.12	8.50	10.40	0.27
الكويت	35.57	37.42	37.42	44.29	48.42	46.22	40.00	46.19	56.72	1.47
لبنان	124	134	80.00	95.00	100.00	100.00	100.00	100.00	52.06	1.35
ليبيا	104	110	120	123.50	124	124	125	120	128	3.33
مصر	824	709	752	809	859	859	1287	1319	1052	27.44
المغرب	294	398	620	650	620	660	602	610	610	15.91
موريتانيا	5.87	6.90	6.90	4.52	4.56	4.56	4.56	4.66	4.74	0.12
اليمن	85.35	127	151	151	155	131	131	132	168	4.68
الوطن العربي	**2693**	**2856**	**3300**	**3602**	**3666**	**3781**	**4217**	**4335**	**3833**	**100.00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ،المجلد37-36-34-33-28

ثالثا:إنتاج الألبان

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم(14) يتضح أن كمية الألبان زادت من 20.00 مليون طن خلال الفترة (2000-2004) إلى 24.9 مليون طن خلال الفترة (2005-2009) بنسبة زيادة قدرها 21.71%.ويعاود الارتفاع خلال سنة 2010 إلى 26.0 مليون طن،خلال سنة 2011 انخفض الإنتاج بنسبة 0.83% مقارنة بسنة 2010،ويعاود الانخفاض سنة 2012،بنسبة 0.54%مقارنة بسنة 2011.ليرتفع سنة 2013 إلى 26.1 مليون طن أي بنسبة 0.21%مقارنة بسنة 2012. ويواصل الارتفاع إلى سنة 2016 بنسبة 5.93% مقارنة بسنة 2013

تأتي مصر في مقدمة الدول المنتجة للألبان بإنتاج يقدر بنحو 5.01 مليون طن يمثل حوالي 18.38 % من إجمالي الإنتاج العربي عام 2016،ثم تليها السودان و الجزائر بإنتاج قدر بـ 4.5 مليون طن، 3.7 مليون طن على التوالي بمساهمة قدرت ب 16.28%،13.43% من إجمالي الإنتاج العربي ،كما بلغ حجم الإنتاج حوالي 2.5 مليون طن في المغرب أي بنحو 9.34% من إجمالي الإنتاج العربي،وفي الصومال بلغ الإنتاج 2.1 مليون طن يمثل حوالي 7.88%من إجمالي الإنتاج العربي.

الجدول رقم (14):إنتاج الألبان في الوطن العربي خلال فترة (2000-2016):

الدول	متوسط الفترة (2000-2004)	متوسط الفترة(2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
									الكمية	النسبة%
الأردن	212	337	349	283	356	290	182	261	459	1.65
الإمارات	104	162	139	146	152	152	150	153	180	0.65
البحرين	18.34	11.50	9.69	9.89	10.40	10.40	10.40	10.40	93	0.33
تونس	904	989	1057	1088	1124	1124	1218	1247	1428	5.15
الجزائر	1504	1912	2854	3165	3063	3400	3648	3895	3719	13.43
السعودية	1143	1386	1603	1678	1712	1712	1722	1722	1702	6.14
السودان	7212	7373	7471	6211	6240	6285	6312	6312	4507	16.28
سوريا	1804	2481	2241	2558	2452	2452	2450	2452	2098	7.57
الصومال	523	1053	1053	1053	1053	1053	1053	1053	2182	7.88
العراق	282	283	282	287	292	298	304	315	831	3.00
عمان	42.78	49.80	74.40	75.88	76.80	88.75	60.65	79.46	101	0.36
فلسطين	158	178	265	320	261	261	501	217	0.255	0.00
قطر	27.47	23.41	35.61	37.84	41.46	47.83	90.80	116	62.06	0.22
الكويت	38.12	44.94	59.54	59.86	65.45	56.71	56.71	56.71	70.53	0.25
لبنان	233	238	238	117	117	117	311	268	210	0.75
ليبيا	246	310	222	226	232	232	232	232	225	0.81
مصر	4224	5749	5774	5803	5849	5554	5601	5598	5089	18.38
المغرب	1200	1682	2100	2290	2300	2300	2400	2410	2586	9.43
موريتانيا	437	463	391	391	394	394	394	395	757	2.73
اليمن	199	243	283	280	280	299	300	300.00	349	1.26
الوطن العربي	**20518**	**24974**	**26560**	**26084**	**26077**	**26132**	**27001**	**27099**	**27682**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة:بالإعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية،المجلد،37.36.34.33.28.

رابعا:إنتاج الأسماك:

من خلال تحليل البيانات الجدول رقم(14) يتضح أن حجم الانتاج السمكي زاد من 3.3 كمتوسط للفترة (2000_2004) إلى 3،6 مليون طن كمتوسط للفترة (2005_2009) ثم ارتفع الانتاج خلال الفترة (2010_2016) بزيادة قدرها 20,03%

حقق النتاج العربي مكن الأسماك سنة 2010 إنتاجا قدر بنحو 4,1 مليون طن إلى حوالي 3,8 مليون طن سنة 2011 محققا معدل نمو سالب قدر بنحو 5,90% ليرتفع سنة 2012 إلى حوالي 4,1 مليون طن محققا معدل نمو إيجابي بنسبة 7,63%،ويعاود الارتفاع سنة 2013،إلى 4,3 مليون طن وخلال سنتي2014،2015.حقق الانتاج معدلات إيجابية قدرت بنحو 4,5و4,6 مليون طن أي بنسب 6,15 % و 7,86% مقارنة بسنة 2013.على التوالي وخلال سنة 2016 حقق الانتاج السمكي أقصى حد بمعدل نمو بلغ نحو 6,41% مقارنة بسنة 2015 ويرجع هدا النمو إلى زيادة الانتاج في مصر وموريتانيا و المغرب بنسبة33,06%،29,53%،5,58% على التوالي.

جدول رقم (14):إنتاج الأسماك في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة:(ألف طن)

الدول	متوسط الفترة(2000-2004)	متوسط الفترة(2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
									الكمية	النسبة
الأردن	1.08	0.97	0.97	1.08	1.31	1.31	1.85	1.60	1.70	0.03
الإمارات	100	87.93	77.71	77.71	77.71	73.20	73.20	73.20	73.20	1.47
البحرين	12.52	15.55	16.33	16.2	12.32	12.32	15.86	15.86	15.21	0.30
تونس	99.20	105	102	114	117	123	127	131	127	2.56
الجزائر	109	144	130	95.17	103	103	101	106	102	2.04
السعودية	59.87	85.36	126	75.51	90.00	90.00	97.5	97.72	102	2.04
السودان	59.60	63.47	79.0	74.00	87.00	89.00	101	100.94	102	2.04
سوريا	15.21	16.40	12.67	7.12	7.04	7.04	7.04	7.04	2.80	0.05
الصومال	56.45	30.00	30.00	30.00	30.00	30	30.00	30.00	30.00	0.60
العراق	23.60	5.98	42.00	37.00	51.00	51.00	82.87	69.47	41.89	0.84
عمان	137	150	164	158	191	191	206	257	2.79	0.05
فلسطين	2.03	2.51	1.70	1.40	2.06	2.06	2.07	3.51	3.58	0.07
قطر	8.72	15.60	13.76	12.98	11.27	11.27	12.07	15.26	14.52	0.29
الكويت	5.75	4.81	4.81	4.79	4.78	4.78	10.20	14.88	16.47	0.33
لبنان	7.94	8.51	10.00	10.00	11.20	10.2	4.78	4.10	5.38	1.08
ليبيا	45.6	38.99	47.35	47.35	47.35	47.35	47.33	3.88	3.88	0.07
مصر	802	1000	1304	1294	1371	1374	1481	1519	1640	33.06
المغرب	971	992	1136	956	1165	1246	1369	1369	1465	29.53
موريتانيا	658	651	644	644	644	644	644	644	7.73	15.58
اليمن	196	206	194	162	153	158	196	196	158	3.18
الوطن العربي	**3374**	**3672**	**4132**	**3888**	**4185**	**4321**	**4587**	**4661**	**4960**	**100**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية،المجلد:28.33.34.36.37.

* بالرغم من توفر إمكانيات طبيعية وبشرية إلا أن هناك التحديات يواجهها القطاع الزراعي في الوطن العربي تذكر من بينها:[1]

1- عدم كفاية التشريعات الجادبة للاستثمار:

تشكل الاستثمارات في المجال الزراعي أحد أركان التنمية الزراعية وبدونها لا يمكن النهوض بهذا القطاع المهم لتلبية متطلبات الأمن الغذائي العربي، ويمثل المناخ الاستثماري مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في بلد ما. الوضع العام سواء الاقتصادي أو السياسي للدولة وماتتسم من استقرار في تنظيماتها القانونية والمؤسساتية، وكذلك درجة الوضوح والثبات، وما يتميز به البلد من موارد. كل ذلك يمثل بيئة مناسبة أو جاذبة للاستثمار.

2- ضعف استخدام التقنيات الزراعية الحديثة:

تعد التقنيات الزراعية أحد أهم عوامل التفوق الزراعي، وهي تغطي مراحل الأنشطة الإنتاجية الزراعية كافة بدءًا برصد العوامل المناخية والبيئة والموارد الأرضية والمائية مرورًا بالعملية الإنتاجية بطرقها ومراحلها ومستلزماتها المختلفة. إن ضعف استخدام التقنيات الزراعية من أهم محددات الإنتاجوالإنتاجية الزراعية في معظم الدول العربية. إن استخدام التقنيات الحديثة الملائمة من معدات وآليات زراعية ومدخلات إنتاج في ظل النظام الزراعية المتكاملة هو الوسيلة الأساسية للارتقاء بالإنتاجية.

3- عدم كفاية البنى التحتية:

يشكل ضعف البنى الأساسية مثل الطرق والنقل والتخزين والنظام المصرفي وعدم كفايتها أحد المحددات المهمة للإنتاج الزراعي في بلدان الوطن العربي التي تتوفر فيها موارد زراعية كبيرة غير مستقلة.

تشكل تكلفة النقل للكثير من المنتجات الزراعية في البلدان العربية نسبة كبيرة من قيمة السلعة الزراعية التي يدفعها المستهلك أو المصنع. أضف إلى ذلك أن تدني أو انعدام البنى الأساسية من الكهرباء والمياه والصحية والخدمات الضرورية من تعليم وصحة جعل الريف طاردًا لساكنه ودافعًا للنزوح إلى المدن.

[1]- عبد الجبار محين دياب الكبيسي، الأمن الغذائي في الوطن العربي وأفاقه المستقبلية، المرجع سبق دكره ص95.

4- تخلف برامج البحث العلمي:

إن تطور التقنيات الزراعية تعتمد في الأساس على البحث العلمي والذي يشمل توفير معلومات عن المشاكل التي تواجه الزراعة. فمثلا في حالة إنتاج صنف من الحبوب بمواصفات عالية الجودة فإن البحث العلمي يأتي دوره بتوفير معلومات أساسية كثيرة في و راثة النبات والعمليات البيولوجية وغيرها من العوامل الأخرى.

ولكن نجد أن واقع البحث العلمي في الدول العربية واقعًا متخلفا نظرا لعدم توافر الأموال اللازمة والمحفزات للعاملين فيه، وعدم كفاية الإدارات القائمة عليه، إضافة إلى تعدد الجهات البحثية وضعف آليات التنسيق فيما بينها.

5-ضعف التنسيق العربي:

يعد عدم التنسيق العربي من أهم المعوقات، حيث إن التعاون العربي في مجال الزراعة من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل نمو القطاع الزراعي، فالتشريعات الزراعية تدفق رؤوس الأموال، انتقال الأيدي العاملة هذه الأدوات مجتمعة تفتقد إلى التنسيق في الخطط التنموية الزراعية لهذا تبقى الجهود القطرية المبذولة لتنمية القطاع الزراعي جهودًا مبعثرة وغير منظمة، ولا تصل إلى الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية العربية لكي تحقق التنمية الزراعية على الصعيد العربي. [1]

[1]- عبد الجبارمحسن دياب الكبيسي، مرجع سبق دكره ص103.

المبحث الثاني:مستقبل الأمن الغذائي العربي:

اتبعت الدول العربية سياسات متعددة بالإضافة إلى اتفاقيات التكامل العربي المشترك، ومن جهة أخرى باعتبار أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة.

المطلب الأول: السياسة الزراعية العربية ودورها في الأمن الغذائي العربي:

تعتبر السياسات الزراعية أهم الآليات التي تبتنيها الدول العربية للحد من العجز الغذائي، حيث انتهجت الدول العربية عدة سياسات زراعية على أمل تحقيق أمنه الغذائي.

أولا: تطور السياسات الزراعية العربية

عرفت السياسات الزراعية العربية عدة تطورات، لم تنجح في سد الفجوة الغذائية ولا في حتى نموها، لأن هذه السياسات غير مدروسة من جوانبها، وقد فقدت الإصلاحات بصورة تدريجية في العديد من الدول العربية نذكر من بينها:

*** السياسات الزراعية في تونس:**

تعتمد السياسة الفلاحية في تونس على مخططات تنموية تتضمن السياسة الفلاحية المتبعة وهي كالتالي.

1- المخطط العاشر للتنمية (2002- 2006): فبهذا المخطط تم تنفيذ جملة من الاصلاحات والبرامج التي أدت إلى تحقيق نتائج ايجابية على المستوى كل من الإنتاج والتصدير والاستثمار. حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجماليبحو 12.6%، وفي إجماليالصادرات نحو 9.6%، وفي اجمالي الاستثمارات نحو 10.1% وما نسبته 16% من توظيف اليد العاملة.[1]

2- المخطط الحادي عشر للتنمية (2007- 2011): يهدف هذا المخطط إلى تطوير القطاع الفلاحي واستحثاث نموه وتعصيره. بما يمكن من مزيد الرفع من قدرته التنافسية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني فضلا عن مواصلة تعبئة وأحكام استغلال الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها.

3- المخطط الثاني عشر للتنمية (2010- 2014): ارتكز هذا المخطط على أربع محاور أساسية وهي:

[1]- حركاتي فاتح: تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقسيم الحلول المطروحة لمواجهتها أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2017-2018 ،ص 153.

* تعزيز الأمن الغذائي

* الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي

* تطوير الصادرات

* النهوض بالموارد الطبيعية[1].

- السياسة الزراعية في الأردن:

تعمل السياسة الزراعية في الأردن من خلال وسائلها وأدواتها المختلفة على مساعدة المزارعين للتوجه نحو إنتاج سلع زراعية بنوعية جيدة، كما تعمل على تحقيق توازن بين الحاجة للمحافظة على الموارد الزراعية وحماية البيئة، وبين مصالح المزارعين ومصالح الفئات الأخرى من السكان وخاصة ذوي الدخول المتدنية والمتوسطة.

ومن هذا المنطلق تسعى الحكومة للوصول إلى:

* قطاع زراع متنوع من حيث ملكية الأرض ومصادر المياه والثروة الحيوانية والنباتية.

* قطاع زراعي يشكل قاعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة للمناطق التربوية.

* نظام زراعي يعتمد التكنولوجيا المتطورة في إنتاج سلع غذائية وزراعية بمواصفات عالية، وبما يلبي متطلبات السوق وأذواق المستهلكين.

وبشكل عام فإن السياسة الزراعية في الأردن تهدف إلى تحقيق تنمية ريفية متوازنة.[2]

*** السياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية:**

القطاع الزراعي كأحد القطاعات الاقتصادية الهامة في منظومة الاقتصاد السعودي بما يحققه من أمن غذائي بما يساهم به من دعم للدخل القومي، فقد لقي الاهتمام الأوفر بإعداد الخطط الخمسية لهذا القطاع والهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين فيه وزيادة الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي مع المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل على تنميتها، ولتحقيق هذه الأهداف فقد رسمت سياسات وبرامج تنموية اشتملت على:

[1]- الجمهورية التنوسية، وزارة الفلاحة المائية والصيد البحري، "المخطط الثاني عشر للتنمية 2014- 2014"، تقرير اللجنة للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية تونس جوان 2010، ص1- 9.

[2]- المملكة الأردنية الهاشمية وزارة الزراعة،وثيقة السياسة الزراعية،تشرين الثاني 1995 على الرابط Site pdf<portals> moa.gov.jo ص 8.

- توزيع الأراضي.

- توفير الخدمات المساندة للعمليات الإنتاجية

- إنشاء البنية التحتية مثل السدود ومراكز الأبحاث والتدريب [1].

*** السياسة الفلاحية في الجزائر:**

انتهجت الجزائر مند مطلع الألفية الجديدة من السياسات التنموية لتأهيل قطاعها الزراعي وتطويره بهدف رفع معدل مساهمته في النمو والتنمية وتحسين الأمن الغذائي بحيث اعتمدت مع مجموعة من المخططات التنموية وهي كالتالي:

- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000- 2004).

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009).

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014).

1- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000- 2004): يهدف هذا البرنامج إلى:

- التحسين المستديم للمستوى الأمن الغذائي للبلاد.

- تحسين مداخيل وظروف معيشية الفلاحين

- استعمال عقلاني ومستديم لموارد طبيعية

- توسيع المساحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح المختلفة. [2]

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009): ويطلق عليه المخطط الخماسي الأول يهدف إلى:

- ترقية الصادرات ولاسيما المنتوجات المحلية والفلاحية والحيوية (البيولوجية)، وحمايتها.

- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعة.

[1]- مركز الفقيه للأبحاث والتطوير، معوقات التنمية الزراعية بالمملكة العربية السعودية 1997، ص4.
wwwabhtoo net ma

[2]- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، منتدى سكاي ديزادwww .Alglz .com24- 9- 2015، 56: 7.

– تعزيز عملية الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء، الغاز)كذا مواصلة [1] برامج الإسكان الريفي.

– تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم إدماج ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية.

3– البرنامج الخماسي 2010– 2014: هو إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، يهدف إلى تحديث الاقتصاد، خلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية.

4– **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015– 2019):** تتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

– الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التكوين، الصحة العمومية...الخ.

– استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهد مكافحة البطالة، وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

– بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019.

– إيلاء الاهتمام أكثر بالتوزيع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه. [2]

*** إستراتيجية الزراعة في مصر:**

يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في الاقتصاد المصري حيث يساهم في توفير الغذاء للسكان،وتوفيرمستلزمات الإنتاج للقطاعات الأخرى،كما يساهم بنحو 30% من إجمالي القوى العاملة،وتساهم الصادرات الزراعية بنحو 20%االصادرات السلعية للعالم خلال سنة 2014.

وتتبنى مصر الاستراتيجيات كإطار عام للتوجهات من أجل تحقيق أهداف تتطلب أفق زمني طويل مع تحديد واضح للسياسات و الآليات الواجب إتباعها لتحقيق هده الأهداف وبناء عليه فقد عرفت الزراعة المصرية إستراتيجيتين مطلع الألفية الحالية:

[1]- زرمان كريم: التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001- 2009)، وبحاث اقتصادية وادارية، العدد السابع جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة، ص205.

[2]- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر مربع كالدور البحري، دراسة للفترة 2001- 2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06 جوان 2017 جامعة الشهيد حمو لخضر بالوادي، الجزائر، ص22.

1- إستراتيجية التنمية الزراعية (2003-2007)

2- إستراتيجية التنمية المستدامة(2007-2030)[1]

ثانيا: تقييم السياسات الزراعية :

إن محاولات الإصلاح الزراعي التي قامت بها البلدان العربية ومختلف السياسات الزراعية لم تحقق النتائج الموجود للنهوض بالتنمية الزراعية العربية وتقليص الفجوة الغذائية ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب يمكن ذكر أهمها:[2]

1- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية:

إن المؤشرات الاقتصادية تبين أن الإصلاحات الزراعية تقدما يذكر في زيادة المساحات المزروعة فلم تزد إلا بمعدل لم يتجاوز 0.2% سنويا وترجع أسباب ذلك إلى:

* سوءإدارة القطاع الزراعي

* إعطاء الأولوية للأهداف السياسية

* عدم كفاية الاختصاصين

2- ضآلة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.

تتطلب الزراعة الحديثة استثمارات رأس مالية كثيفة لتحقيق إنتاجية عالية إلا أن تمويل القطاع الزراعي ظل يعاني من جملة من المعوقات نذكر منها: سوء إدارة مؤسسات الاقتراض الزراعي، والنقص في اعتمادات المصارف المختصة بالإقراض الزراعي، غياب خطة شاملة للسياسات الاقتراضية المؤسسية وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين إضافة إلى عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة.

[1]- فوزي عبد العزيز الشادلي و آخرون،التركيبالمحصولي في ظل المخاطر و المتغيرات المحلية و الدولية،مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر،مركز البحوث و الدراسات الاقتنصادية و المالية،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،جامعة القاهرة،مصر،2009،ص 02.

[2]- محمد محمد الأمين: أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي الجزيرة الاعلامية 2019 على الرابط . Httpps :www .aljgzeera. net

3- عدم ملائمة السياسات السعرية العربية.

تهدف البيانات السعرية في البلدان العربية إلى تخفيض أسعارالأغذية الاستهلاكية تثبيتها مع تفضيل مصلحة سكان المدن وزيادة الصادرات الغذائية وتقليل الواردات والحصول على إيرادات حكومية... إلا أن هذه السياسات السعرية تتسم بأنها لا تشمل كل الأسعار الزراعية وإنما تستهدف فقط أسعار بعض المنتجات.

المطلب الثاني:التكامل الزراعي العربي:

انتهجت الدول العربية من أجل رفع معدلات التنمية الاقتصادية بصفة عامة و التنمية الزراعية بصفة خاصة. إنشا ء تكامل اقتصادي اعتبرته السبيل الوحيد لطرد التخلف و التبعية الاقتصادية الذي من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الزراعية و توفير متطلبات الأمن الغذائي في الوطن العربي.

أولا:التجارب العربية في مجال التنسيق و التكامل الزراعي:

تم التوقيع على عدة اتفاقياتومن أبرزها:

1_ اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية:

وقعت الاتفاقية من قبل كل من مصر،العراق،الأردن، سوريا،وتم تعديلها أربع مرات من أجل إنشاء نظام تجاري قادر على العمل بشكل جيد من خلال وضع قواعد الترانزيت،وهدفت تلك الاتفاقية إلى إلغاء الرسوم الجمركية على الكثير من السلع الزراعية و تخفيضها بين السلع المحلية الصناعية والزراعية،بنسبة 25 % من أجل ضمان المعاملة التميزية بين السلع المحلية و السلع العربية و تبسيط الاجراءات التجارية[1].

2_ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957:أقرت هذه الاتفاقية بين دول الجامعة العربية من قبل المجلس الاقتصادي بتاريخ 03_06_1957،بعد أن مرت مراحلها التحضيرية و كانت أهداف الاتفاقية فيما يلي[2]:

* حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال

* حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و الأجنبية.

[1] _ حركاتي فاتح،تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي و تقييم الحلول لمواجهتها ،مرجع سبق دكره،ص، 165.
[2] _ حميد الجميلي :أزمة السوق العربية المشتركة، مجلة المنتدى، المجلد 28،العدد 256،كانون الثاني، ابريل 2013،ص2

* حرية الإقامة و العمل و الإستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

* حرية النقل و استعمال وسائله و الموانئ و المطارات .

3_ مشروع السوق العربية المشتركة : كان أول خطوة لتحقيق الوحدة الاقتصادية و كان الهدف الذي تركزت عليه يتعلق بتحرير التجارة بين الأقطار العربية و المقرر ان يبدأ تنفيذ هذا المقرر و الدخول في سوق عربية مشتركة في 12 جانفي 1965 وذلك برفع القيود عن التجارة بواسطة الالغاء التدريجي للعوائق الجمركية و الغير جمركية في غضون خمس سنوات بالنسبة للزراعة و عشر سنوات بالنسبة للبضائع الصناعية المنتجة في الدول الأعضاء وهكذا أصبحت منطقة التبادل التجاري الحر نافذة الاختبار من أول جانفي عام 1971 وذلك بين أربع دول وهي سوريا،مصر ،الأردن،العراق[1].

4- **اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية :** تم عقد اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في فبراير عام 1981. ومن أبرز ما جاء منها في الجانب الزراعي بموجب المادة السادسة اعفاءالسلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد أحداث تغيرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب. نصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف.[2]

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : اتفقت الدول العربية على تأسيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية متخصصة في مجالات التنمية الزراعية وذلك رغبة من تلك الدول في إرساء كيانها الزراعي والاقتصادي وتأكيدًا على أهمية زيادة الجهود المبذولة في القطاع الزراعي، استغلال الموارد المتاحة استغلالا اقتصاديا لسن حاجات الدول العربية في القطاعات الاقتصادية. وقد وافق مجلس جامعة الدول العربية على انشاء المنظمة وذلك في تاريخ 11 مارس عام 1970 وبدأت المنظمة في مباشرة أعمالها 1972، تهدف إلى تنمية الروابط بين الدول العربية وتنسيق التعاون فيما بينها في النشاطات الزراعية مثل

* تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.

* صيانة المراعي والغابات في الوطن العربي.

[1] _ إسماعيل معراف،التكتلات الاقتصادية الاقليمية،ديوان المطبوعات الجامعية ط2، 2014،ص 73

[2] – قدي عبد المجيد والبحري عبد الله، التكامل الاق العربي الواقع والأفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، جوان 2012، ص356.

* رفع الكفاءة الانتاجية الزراعية سواء الحيوانية أو النباتية وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية.[1]

6- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة، وتستهدف أساس تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المتماثل. تم التوقيع على اتفاقية تأسيس منطقة الحرة العربية الكبرى في جوان 1996 بالقاهرة، حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الاثني عشر أعضاء الجامعة العربية، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذي في أول جانفي 1998 على تلغى جميع الرسوم الجمركية بين دول الأعضاء في 2007.

7- التعاون الإقليمي العربي المشترك : يعتبر مجلس التعاون الخليجي النموذجالأنجع بين تجارب التعاون الإقليمي العربي، وبضم هذا المجلس ستة دول هي السعودية الإمارات، الكويت، سلطنة عمان، قطر، البحرين)، وقد ساعدت مستويات التنمية المحققة فيها وتقارب اقتصادياتها فضلا عن الإدارة السياسية لهاته الدول للوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ونجاح هذه التجربة يعتبر مؤشر ايجابيا لإنشاء تكتل يصم جميع الدول العربية إذا ما توفرت الشروط اللازمة لذلك، وفي هذا السياق نذكر تجربة كل من اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي في التكامل.[2]

أ/ **اتحاد المغرب العربي :** هو تجمع نشأ في فبراير عام 1989، ويضم عضويته تونس الجزائر ليبيا، المغرب، موريتانيا، ولقد نال هذا التجمع نفس المصير الذي أخذته التجمعات الأخرى في إطار الجامعة بسبب الصراع الدائر بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية.

ب/ مجلس التعاون الخليجي: يقصد بمجلس التعاون الخليجي مجموعة ست دول التي وافقت على البيان الختامي لاجتماع القصة الخليجية بالرياض في 4/ 2/ 1981، بإنشاء مجلس التعاون والتنسيق في كافة المجالات وهذه الدول هي الإمارات العربية المتحدة، البحرين، العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق أعلى درجات سلم التكامل الاقتصادي، وهي إقامة وحدة اقتصادية، تشكل قاعدة أساسية لتنويع الهياكل الإنتاجية، ويمكن الوصول إلى أهداف اقتصادية واجتماعية وأمنية مشتركة.[3]

[1]- إسماعيل معراف،المرجع نفسه، ص 74.
[2]- قدي عبد المجيد والبحري عبد الله: التكامل الاق العربي الواقع والأفاق، مرجع سبق ذكره ص، 356.
[3]- بوالكرو نور الدين: التكامل الاقتصادي الزراعي لمدخل تحقيق الأمن الغذائي العربي، ملتقى السادس حول، استراتيجية الأمن الغذائي، جامعة سكيكدة، يومي 7/ 8 سبتمبر ص399.

ثانيا:أهداف التكامل الغذائي العربي:

إن تجسيد كل ما سبق يحتم على الدول العربية الدفع بالتنمية الزراعية لتحقيق الأهداف التالية:

1 -زيادة الناتج الكلي كما و نوعا تفاديا لحصول عجز غدائي ناتج عن الزيادة المتوقعة في عدد السكان وزيادة الدخل ودلك،بتعزيز التكامل الاقتصاد العربي خاصة في المجال الزراعي و التنسيق بين الدول العربية على تنفيذ الخطط الموضوعة و إجراء المراجعات التقييمية لها في فترات محددة مسبقا ودلك لمقارنة سير الخطط التنموية ماهو مخطط لها.

2 -رفع إنتاجية القطاع الزراعي و تحسين أدائه عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والاستعانة بالأبحاث الزراعية،لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية و الغذائية العربية والعمل على إحلال تلك المنتجات محل الواردات.ويتم دلك عن طريق تعزيز قدرات امتلاك وتطوير تكنولوجيا الزراعية و الصناعية للوصول إلى إنتاج منتجات عالية المواصفات وقادرة على المنافسة.

3 -زيادة المستوى المعيشي للسكان الريفيين من خلال زيادة دخولهم وتحسين البنى التحتية والخدمات المقدمة لهم لتنمية المناطق الريفية بحيث تصبح مناطق جادبة للعيش و الإقامة بهدف الحد من تزايد المهاجرين من الريف إلى المدينة.

4 -العمل على وضع خطة تسويق عربية شاملة لتحريك الفائض في الإنتاج الزراعي من الدول التي تمتلك الفائض إلى دول العجز ويكون دلك بتوجيه كل بلد عربي ضمن خطة تنموية معدة مسبقا إلى زراعة أنواع معينة من المحاصيل الظروف الزراعية لديه وبدلك تكون الدول العربية مكونة لبعضها غذائيا[1].

[1]-سعيدة بوسعدة،وحيكمةمختاررحماني ، التكامل الغداء العربي لتحقيق الأمن الغدائي،حوليات جامعة الجزائر 1،العدد 29- الجزء الثاني،جامعة الجزائر3 ،ص 86.

المطلب الثالث: دور الاستثمار الزراعي في تحسين الأمن الغذائي العربي.

تتخبط أغلب الدول العربية في عدة أزمات اقتصادية، لعل أبرزها أزمة الغذاء، وما ينجم عنها اتساع فجوة العرض ومن الغذاء، وازدياد تبعيتها للخارج، ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها نقص الاستثمارات في مجال الزراعي، رغم امتلاكها العديد من المقومات التي تؤهلها لتحسين مناخها الاستثماري وصولا لتحقيق أمنها الغذائي.

أولا: واقع الاستثمار الزراعي العربي.

يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة، إذ يساهم في تحسين الأمن الغذائي للدولة، وفي تضيق الإنتاج والاستهلاك، فضلا عن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما يؤدي الاستثمار الزراعي إلى إقامة مشروعات جديدة تساهم في رفع القدرة الإنتاجية، كما يساهم في رفع معدلات النمو وتحقيق الرفاهيةالاقتصادية.

– تشيرالإحصائيات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن نسبة الاستثمارات الزراعية لم تتجاوز 9% مع العلم أن تدني استثمارات في قطاع الزراعة لا يتماش مع الأهداف المسطرة للقطاع الزراعي العربي. كما أن التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار البيني توضح ذلك من خلال الجدول رقم 13: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية بالمليون دولار 2011.

القطاع	الأردن	تونس	الجزائر	مصر	اليمن	الإجمالي
الخدمات	37.3	98.8	5235.4	537.5	6.2	5915.3
الصناعة	225.8	8.9	110.4	45.1	0.6	300.5
الزراعة	1.8			191.0	24.6	
أخرى		13.3		365.2		382.5
إجمالي	264.9	120.9	5345.8	1.0526	31.5	6815.6

المصدر: عائشة بوتلجة ومحمد راتول، أهمية الاستثمار الزراعي العربي في ظل أزمة الغذاء العالمية الأكاديمية للدراسات الإنسانية الاجتماعية، قسم العلوم اق والقانونية، العدد 15 جانفي 2016 الجزائر، ص103.

– إن عدد الدول أعلاه لا يعبر سوى عن عينة صغيرة من الدول العربية وهذا النقص الإحصائيات عن باقي الدول لدى الهيئات والمؤسسات الرسمية، ويمكن قراءة بعض الحقائق من خلال هذا الجدول، مفادها أن الاستثمارات الزراعية لا تمثل سوى نسبة قليلة في هذا الدول ماعدا اليمن، كما أن الجزائر لن تستقبل أن استثمار زراعي عربي رغم أن هناك عوامل تدفع لذلك أهمها ساعي الدولة لاستصلاح الأراضي واعتماد سياسة فلاحية لاستغلال بعض المساحات [1].

ثانيا: سبل تشجيع وتحفيز الاستثمارات الزراعية العربية.

من أجل تشجيع الاستثمار الزراعي في أي اقتصاد لا بد من توفر مجموعة من الشروط أهمها، القيام بمجموعة من الإجراءات للوصول للهدف المنشود وهو إيجاد حل لمشكلة الغذاء التي أصبحت أكثر حدة في السنوات الآخرة ولعل أهم هذه الشروط.[2]

* الاستمرار في بناء شركات وتكتلات إقليمية عربية من خلال إبرام المزيد من الترتيبات الثنائية والإقليمية على غرار دول مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي.

* تطوير وتفعيل الأطر الحاكمة للتعاون العربي في مختلف المجالات الاقتصادية وخصوصا في مجال الاستثمار، سيما اتفاقيات تشجيع الاستثمار العربي، وفي مقدمتها اتفاقية رؤوس الأموال العربية واتفاقيات تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية.

* تشجيع الشركات عبر القومية العربية على مواصلة دورها في تعزيز الاستثمارات العربية البينية بإنشاء المزيد من المشروعات المتنوعة في المنطقة، ولا سيما المشروعات العربية المشتركة الكبرى وفي مقدمتها مشروعات الربط البري والبحري والجوي.

* الاستمرار في جهود تشجيع حرية انتقال العمالة فيما بين الدول العربية من دول الفائض إلى دول العجز.

* سن القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار الزراعي، والتي تتناسب مع التنمية الزراعية المستدامة، وتضمن حقوق المستثمرين من جهة أخرى، بما يحفظ على الموارد البيئية وتوازن منظومتها.

[1]– عائشة بوثلجة ومحمد راتول،مرجع سبق دكره،ص 103.

[2]- المؤسسة العربية للاستثمار وضمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011 ص139.

المطلب الرابع: مجهودات عربية أخرى لرفع كفاءة القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي

أولا: إستراتيجية التنمية الزراعية المستديمة للعقدين 2005- 2025

تلعب الزراعة العربية دورًا هامًا في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان فضلا عن الوفاء بمتطلبات التصدير والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصاد العربي، وإمداد القطاعات خير الزراعية الصناعية والخدماتية بمستلزمات من المنتجات الزراعية الخام.[1]

1- أهداف التنمية الزراعية المستديمة.

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية العربية المستدامة فيما يلي:[2]

1 1 زيادة القدرة على توفير الغذاء الأمن للسكان:

إن هذه الإستراتيجية تهدف إلى زيادة القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء، بالاعتماد على الذات دون التضحية بمعايير الكفاءة الاقتصادية أو البيئية.

1-2 تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية.

يتسم استغلال الموارد الزراعية العربية بقدر كبير من عدم الكفاءة، يتمثل ذلك في التدهور البيئي المستمر الناجم عن ضعف السياسات المتعلقة بالمحافظة على البيئة، وفي هذا التدهور البيئي هناك ضرورة استخدام الموارد الزراعية بمعايير الكفاءة، حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.

1-3انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية.

تتميز الدول العربية باتساع رقعتها الجغرافية وقياس مناخها. هذا التباين جعل عديد من الدول العربية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج محاصيل زراعية متنوعة.

1-4تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية المبذولة.

يعاني سكان الأرياف في الوطن العربي من ظروف معيشية قاسية، على رأسها الفقر، البطالة، تدني المستوى التعليمي، تدني الخدمات الصحية، وعليه هناك ضرورة لتحسين نوعية الحياة في

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر، 2009، ص1.
[2]- المنظمات العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005- 2025 الخرطوم، السودان، أغسطس، 2007، ص20.

الريف العربي بروافدها المختلفة بدءا من مشاريع البنية الأساسية والاجتماعيةوانتهاء بتطوير قدرة الأنشطة الريفية الزراعية كانت أو غير ذلك توليد مستويات مناسبة من الدخول لسكان الأرياف.

2- البرامج الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستديمة.

تتمثل البرامج الرئيسية الإستراتيجية فيما يلي: [1]

1- **بناء القدرات البشرية والمؤسسية:** يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز تنافسية الصادرات الزراعية العربية والعمل على استدامة الموارد الزراعية، فضلا عن توفير الغذاء في المنطقة العربية.

2- **المساهمة في ازدهار الريف** : يدعم هذا البرنامج لاستقرار في المجتمعات الريفية، بالإضافة إلى الموارد الزراعة، كما يهدف إلى تحقيق حدة الفقر، الحد من البطالة بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان الريفيين، بالإضافة إلى الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر.

3- **تهيئة بنية التشريعات واليابسات الزراعية:** لا تخلو الخطط والبرامج التنموية من التشريعات والسياسات الزراعية، إذ هذه الأخيرةالحلقة الأهم في عملية الربط بين استراتيجيات التنمية في الدول العربية وبين الخطط التنفيذية الضرورية لتحقيق الأهداف التنموية يهدف هذا البرنامج أساس إلى زادة القدرة على توفير الغذاء، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الزراعية.

4- **تطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية** : يهدف هذا البرنامج إلى توفير الغذاء واستدامة الموارد الزراعية وتحقيق الاستقرار في التجمعات الريفية، والحفاظ على الموارد المائية وتنظيم إدارة الموارد الرعوية والغابية.

ثانيا: البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

1- الأهداف الرئيسية للبرنامج: تتمثل الأهداف الرئيسة للبرنامج فيما يلي: [2]

-زيادة قدرة الدول المشمولة بهذا المشروع في الاعتماد على الذات لتوفير احتياجات من السلع الغذائية الرئيسية (الحبوب، السكر، الزيوت)، ومن تم تحقيق الاستقرار في الامتدادات من هذه السلع للمنطقة العربية.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005- 2025 المرجع سبق ذكره ص51.

[2]- المنطقة العربية للتنمية الزراعية، البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، 2008، ص8 على الرابط . www aoad. Org.

– التحقيق من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات، وتعزيز الاستثمار في مشروعات، تحسين أوضاع الأمن الغذائي من تلك السلع.

–الحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية وذلك بتحقيق الاستقرار في امتداد الغذاء لكافة فئات السكان وإتاحته بأسعار ملائمة.

– خلق فرص عمل جديدة ومنتجة تسهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، التي تتزايد حدتها في بعض الدول العربية الغنية في مواردها الطبيعية والمحدد في قدرتها على استثمارها.

– إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص تعمل في الأنشطة الزراعية المباشرة والأنشطة المكملة ولمرتبطة بها وذات الصلة بالمجموعات المحصولية المستهدفة.

2– **المرتكزات الأساسية للبرنامج:** يقوم البرنامج على أربع مرتكزات أساسية تتمثل فيما يلي:[1]

أ– الارتقاء بكفاءة استخدام موارد المياه المتاحة : وذلك لاستثمار ما يمكن توفيره منها في التوسع في الزراعات المروية سواء في جزء من الأراضي المتروكة، أو في استصلاح أراضي جديدة.

ب– تدعيم مؤسسات البحث ونقل وتوطين التقانات الزراعية المتطورة: وذلك لتوفير المعارف والمهارات التقنية اللازمة للارتقاء بالانتاجية الزراعية، واتاحتها للمزارعين، تحسين قدراتهم على استخدامها.

ج– تحسين مناخ الاستثمار الزراعي: لجدب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المشروعات الزراعية، والمشروعات المكملة والمرتبطة ذات العلاقة بتنمية المجموعات المحصولية (السلع) المستهدفة عن طريق انتاج الأسمدة والكيماويات الزراعية، تصنيع المعدات والمكائن الزراعية.

د– تطوير مؤسسات المزارعين: وذلك باعتبارها أداة أساسية لتحديث الزراعة وتطوير الإنتاجوالإنتاجية.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، مرجع سبق ذكره، ص9.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراضنا لهدا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

- الإنتاج النباتي والحيواني يتصفان في أغلب المواسم بالت ذبذب بين الارتفاع والانخفاض وهدا ما يزيد من الفجوة الغذائية وتبعية الدول العربية للخارج.
- القطاع الزراعي يعاني من مشاكل عديدة منها،ضعف اليابسات الزراعية،تخلف برامج البحث العلمي،ضعف استخدام التقنيات الزراعية الحديثة.
- الدول العربية تمتلك مقومات و إمكانيات من موارد طبيعية و بشرية وإنتاج نباتي و حيواني باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي.
- إن السياسات الزراعية لم تحقق أهدافها المسطرة لأسباب من بينها،عدم ملائمة السياسات السعرية العربية،ضآلة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.
- في إطار جامعة الدول العربية تم إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي يمكن اعتبارها كمنفذ لتحقيق الأهداف المشتركة و النهوض بالقطاع الزراعي العربي.

خاتـــــــــــمة

الخاتمة:

بعد استعراضنا لتفاصيل أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات ما يلي:

1- من خلال الإطار النظري اتضح أن اتضح أن الأمن الغذائي يحمل أبعاد سياسية، اقتصادية اجتماعية،حيث لم يعد مفهوم الأمن الغذائي يعني الاكتفاء الذاتي وإنما قدرة المجتمع على توفير الغذاء الصحي المناسب.

2- أن القطاع الزراعي ذو ارتباط وثيق بالأمن الغذائي وذلك من خلال مختلف المؤشرات التي تقيس هذه المشكلة.

3- القطاع الزراعي العربي يعاني من مشاكل عديدة منها ضعف السياسات الزراعية المتبعة ضعف استخدام التقنيات الزراعية الحديثة،عدم كفاية البنى التحتية وتخلف برامج البحث العلمي.

4- الإنتاج الزراعي يعاني من عدة صعوبات وتحديات أبرزها تغيرات المناخ و تذبذب الأمطار.

5- أن الوطن العربي يمتلك مقومات هامة في قطاع الزراعة.كما اتضح، في سنة2016.

أ- من حيث الإمكانيات الزراعية:

- تقدر المساحة الصالحة للزراعة:بحوالي: 197 مليون هكتار.

- تقدر كمية المياه (أو السدود) بنحو 2285 مليار متر مكعب ($م^3$)

- تقدر اليد العاملة في القطاع الزراعي حوالي 24.16 مليون عامل.

ب:أما من حيث الإنتاج الزراعي في سنة 2016.

- بلغ الإنتاج النباتي:

- بلغ الإنتاج الحيواني:

6- نظرا لغياب إدارة سياسة عربية قوية ظلت السياسات الزراعية العربية تتميز بالقصور مع عدم تحقيقها لأهدافها المرجوة،كما أن لنقص التمويل أثر واضح في عدم اكتمال المشروعات الزراعية في ظل برنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وفي ظل إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة.

7- التنمية الزراعية المستديمة تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي،إن تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي،خلق مناخ محفز للاستثمار.

- **اختيار الفرضيات:**

بعد الانتهاء من دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تمكننا من اختيار صحة الفرضيات المطروحة:

- **الفرضية الأولى:** إن استغلال الدول العربية للثروات و الإمكانيات الطبيعية و البشرية تمكن من تحقيق أمن غذائي،من خلال دراستنا توصلنا أن لن يكون كافي لتحقيق أمن غذائي.

- **الفرضية الثانية** :اتضح من خلال ما سبق أن قطاع الزراعة لا يزال يعاني بعض من العقبات أهمها:تخلف برامج البحث العلمي،ضعف التنسيق العربي،عدم كفاية البنى التحتية،وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: الدول العربية اتبعت سياسات زراعية بعضها بشكل منفرد و البعض في إطار محاولات التكامل المشترك،تعتبر هذه الفرضية صحيحة لكن رغم المحاولات التي قامت بها إلا أنها لم تحقق أهدافها المرجوة.

التوصيات:

- على ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات تتمثل في:

1- التوسيع في استخدام التقنيات الحديثة و المتطورة للارتقاء بالطاقة الإنتاجية من السلع الزراعية و المنتجات الغذائية كما و نوعا،وذلك للتزايد في حجم وقيمة الفجوة الغذائية الناجم عن عجز الإنتاج الزراعي العربي في تغطية الحاجيات الاستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسية.

2- تعزيز الاستفادة من البحوث العلمية في مجال الزراعة.

3- التنسيق بين الاقتصاديات الزراعية على الصعيد الإقليمي،وكذا تعزيز الاستثمارات الزراعية العربية في المجال الزراعي.

4- ضرورة خلق تكامل بين الزراعة و الصناعة،تشجيع ميدان الصناعات الغذائية.

5- المحافظة على المساحة الصالحة للزراعة،وزيادة نصيب الحبوب.

6- وضع سياسات زراعية واضحة تمكن الفلاح من العمل في إطارها من ناحية الأسعار و الاستيراد و التصدير.

7- إقامة تكتل اقتصادي عربي للارتقاء بالاقتصاد العربي و المحافظة على مصالح الأقطار العربية في ضوء التكتلات العالمية.

قائـــــــمة المراجـــــع

قائمة المراجع:

أولا:بالغة العربية:

أ- الكتب:

1- إسماعيل معارف ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة 2،الجزائر ،2014.

2- جواد سعد عارف،التخطيط و التنمية الزراعية،دار الراية للنشر و التوزيع،ط1،عمان،2009.

3 - سالم توفيق النجفي،الأمن الغائي العربي،(مقاربات في صناعة الجوع)،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت2009.

4- السيد إبراهيم مصطفى و آخرون،اقتصاديات الموارد و البيئة،دار الجامعة الإسكندرية، 2009.

5- السيد محمد السيريتي،الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية.

6- الشرفات علي جدوع،مبادئ الاقتصاد الزراعي،دار النشر و التوزيع،عمان الأردن، 2009.

7- عبد الجبار محسن الكيبسي،الأمن الغذائي،في الوطن العربي و آفاقه المستقبلية،دار آمنة للنشر والتوزيع،عمان 2013.

8-عبد القادر رزيق المخادمي،الأزمة الغذائية العالمية،دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة، 2009.

9- فاتح حركاتي،الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية في الجزائر،مؤسسة عالم الرياضة و النشر،ط1،الإسكندرية،2015.

10- فليح حسن خلف،اقتصاديات الوطن العربي،الوران للنشر و التوزيع،ط1،عمان،2004.

11- فوزية غربي:الزاراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي،مركز دراسات الوحدة العربية ط1،بيروت،2010.2

12- محمد رفيق أمين حمدان،نظرية نظام و تطبيق،دار وائل للنشر،ط1،الأردن،1999.

13- محمد صالح تركي القريشي،علم اقتصاد التنمية،اثراء للنشر و التوزيع،ط1،الأردن،2010.

ب/ الرسائل العلمية:

14- حركاتي فاتح،التحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي و تقييم الحلول المطروحة لمواجهتها،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،2018/2017.

15- بن خزناجي أمينة،دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول المغاربية،مذكرة ماجستير،جامعة فرحات عباس،سطيف،2013/2012.

16- عبد الحفيظ كينة،مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر،مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 03،الجزائر،2012،2013.

17- قصوري ريم،الأمن الغذائي و التنمية المستدامة حالة الجزائر،مذكرة تخرج مقدمة لشهادة الماجستير،شعبة اقتصاد التنمية،جامعة باجي مختار عنابة،2011،2012.

18- حركاتي فاتح،التحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي و تقييم الحلول المطروحة لمواجهتها،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،2018/2017.

ج:الدوريات:

19- إبراهيم أحمد سعيد،أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي،الاقتصاد الزراعي العربي،واقعا طبيعيا و بشريا،مجلة جامعة دمشق،المجلد 27،العدد الثالث و الرابع،سوريا،2011.

20- الجمهورية التونسية،وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري،المخطط الثاني عشر للتنمية، 2014/2010+ تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية و الصيد البحري و الموارد الطبيعية،تونس،جوان 2010.

21- المنظمة العربية للتنمية و الزراعة،"استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025"أغسطس،2007.

22- المنظمة العربية للتنمية الزراعية "أطلس الغابات في الوطن العربي"،المجلد الأول،الوضع الراهن للغابات و أهم الأنواع الشجرية في المنطقة العربية،الطبعة الأولى،الخرطوم، 2010.

23- المنظمة العربية للتنمية العربية،الندوة القومية حول تطوير المراعي و حماية البيئة في الوطن العربي،الخرطوم،ماي،1996.

24- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،دراسة حول المراعي المتدهورة في الوطن العربي و المشروعات المقترحة للتطوير ،الخرطوم،أكتوبر ،1995.

25- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية،أعداد مختلفة

26-برامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية العربية الإنسانية لعام 2002،خلق الفرص للأجيال القادمة،عمان،الأردن،2002.

27- بوثلجة عائشة و محمد راتول،أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء،العالمية،الأكادمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،قسم العلوم الاقتصادية و القانونية العدد 15،جانفي،2016.

28- رانية ثابت الدروبي،واقع الأمن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية،المجلد 24،العدد الأول،2008.

29- زرمان كريم،التنمية المستدامة في الجزائر خلال برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2009) أبحاث اقتصاديق و إدارية العدد السابع جوان 2010،المركز الجامعي خنشلة.

30- زكرياء مسعودي ،تقييم أداء برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر ،دراسة للفترة 2001-2016 المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد 6 جوان 2017 جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،الجزائر.

31- سعيدة بوسعدة وحكيمة مختار رحماني،دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الأمن الغذائي،حوليات جامعة الجزائ1،العدد 29،الجزء الثاني،جامعة الجزائر 03.

د:المؤتمرات و الملتقيات العلمية:

32- فرج لا شعبان،الأمن الغذائي العربي بيت الأثقل و التحديات و استراتيجيات التحقيق،الملتقى الدولي الثاني حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،كلية العلوم الاقتصادية،أمسية الجزائر،يومي،7-8 ماي،2014.

33- استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسلية،مخبر هومة و اقتصاديات شمال إفريقيا،مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البلدية،الملتقى التاسع في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية،نوفمبر،2014.

34- فوزي عبد العزيز الشادلي و آخرون،التركيب المحصولي المصري في ظل المخاطر و المتغيرات المحلية و الدولية،مؤتمر وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر،مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،جامعة القاهرة، 2009.

35- إبراهيم تواهمي،الملتقى الدولي السادس حول استراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي،جامعة 20أوت 1955 ،1955.

36- بوالكور نور الدين،التكامل الاقتصادي الزراعي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي العربي،الملتقى السادس حول استراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي،جامعة سكيكدة يومي 8/7 ديسمبر.

هـ-التقارير:

37- المؤسسة العربية للاستثمار وضمان الصادرات" تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011.

ثانيا:مواقع الأنترنيت:

38- مركز فقيه للأبحاث و التطوير،معوقات التنمية الزراعية بالمملكة العربية السعودية،1977.www.abhatoanet.ma

39- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية،منتدى سكاي ديزاد.www.alg 17.com

40- محمد محمد الأمين،أسباب فشل اليابسات الزراعة العربية في تحقيق الأمن الغذائي،الجزير الإعلامية،2010. http://www.aljazeera.neet

45- سعيدي بختة،واقع الأمن الغذائي العربي في ظل اقتصاد عالمي متغير على الرابط www.enssea.net

46- بوزيد مروان ولطيف عبد الكريم،تحدي الأمن الغذائي في البلدان العربية بين جهود تقليص الفجوة الغذائية و ارتفاع الأسعار العالمية على الرابط. dlbary.univ.boumerdes.dz .

47- محمد نجيب بوطالب،أبعاد مفهوم الأمن الغذائي على الرابط: chandlecre .positony.nauss.edu.sa

48- المملكة الأردنية الهاشمية وزارة الزراعة،وثيقة السياسة الزراعية على الرابط site pdf .gov.jo.< mog<postals

49-المنظمة العربية للتنمية الزراعية،البرنامج الطارئ للأمن ألغدائي العربي، 2008 على الرابط:www.aoad.org